

الفصل الأول

التربية المقارنة : أصولها النظرية

تمهيد

يرجع الإهتمام بوصف النظم التعليمية الأجنبية أو التعرف عليها إلى زمن طويل يصعب تتبع بدايته على وجه التحديد . ولذلك درج دارسو التربية المقارنة على اعتبار هذه الفترة فترة ما قبل التاريخ العلمي للتربية المقارنة . وربما كان شنايدر ، المؤرخ الألماني المعروف والذي سيرد ذكره بالتفصيل ، أول من اهتم بدراسة هذه المرحلة قبل التاريخية للتربية المقارنة . وتلاه في ذلك بريكمان الذي سيرد ذكره أيضا .

وقد درجة دارسو التربية المقارنة أيضا على التاريخ لها بروادها الأوائل من الأوروبيين والأمريكيين على السواء على الرغم من أن بين علماء العرب من يستحق عن جدارة أن يذكر على أنه من روادها أيضا . ويأتي في مقدمة هؤلاء ابن بطوطة وابن جبير وابن خلدون .

فقد تعرض ابن بطوطة في رحلته المشهورة المسماة " تحفة الناظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار " إلى إشارات عن المدارس والتعليم في بعض البلاد التي زارها . وقد وصف ابن بطوطة المدرسة المستنصرية التي تنسب إلى أمير المؤمنين المستنصر بالله في القرن الثانى عشر فـى بغداد وكان يدرس بها المذاهب الأربع فيقول :

" لكل مذهب إيوان فيه المسجد وموضع التدريس وجلوس المدرس في قبة خشب صغيرة على كرسى عليه البسط . ويقعد المدرس عليه السكينة والوقار

لابسا ثياب السواد معتما وعلى يمينه ويساره معيدان يعیدان كل ما يملئه . وهكذا ترتيب كل مجلس من هذه المجالس الأربع . وفي داخل هذه المدرسة الحمام للطلبة ودار الوضوء " . ووصف جامع دمشق المعروف بجامع بنى أمية عرض باختصار لدرسيه ومعلميه ووصف طرقيهم فى التعليم وأشهر المدرسين به . وذكر أيضا مدارس الشافعية بدمشق كالعادلية والضاهرية وإن كانت مجرد إشارة إلى الأسماء فقط دون التعرض بالتفصيل لوصفها . (ابن بطوطة : ص ٧١ - ٨٠) . وذكر بعض علماء مصر والإسكندرية . وهى إشارات قليلة فى الواقع يبد أنها كانت تذكر عرضا دون اهتمام بالتفاصيل التى تزيد من أهميتها . كعلوم تربية .

وابن جبير الرحالة العربى المشهور فى القرن الثانى عشر وصف مدارس بغداد وأهمها المدرسة النظامية . أما ابن خلدون فقد كتب فى مقدمته فصلا ممتعا عن تعليم الولدان واختلاف مذاهب الأمصار الإسلامية فى طرقه . يقول ابن خلدون (المقدمة : ص ص ٦٢٩ - ٦٣٢) .

« فأما أهل المغرب فمذهبهم فى الولدان الإقتصار على تعليم القرآن فقط وأخذهم أننا ، المدارسة بالرسم ومسائلة واختلاف جملة القرآن فيه لا يخلطون ذلك بسواء فى شئ من مجالس تعليمهم لا من حديث ولا من فقه ولا من شعر ولا من كلام العرب إلى أن يتحقق فيه أو ينقطع دونه . فيكون انقطاعه فى الغالب إنقطاعا عن العلم بالجملة . وهذا مذهب أهل الأمصار بالغرب ومنتبعهم من قرى البرير . وأما أهل الأندلس فمذهبهم تعليم القرآن والكتاب من حيث هو . وهذا هو الذى يراعونه فى التعليم فلا يقتصرون لذلك عليه فقط . بل يخلطون فى تعليمهم للولدان رواية الشعر فى الغالب والترسل وأخذهم بقوانين العربية وحفظها وتجويذ الخط أو الكتاب . وأما أهل إفريقيا فيخلطون

في تعليمهم للولدان القرآن بالحديث في الغالب ومدارسة قوانين العلوم وتلقين بعض مسائلها ، إلا أن عنایتهم بالقرآن واستظهار الولدان إياه ووقفهم على اختلاف روایته وقراءاته أكثر مما سواه وعنایتهم بالخط تبع لذلك . وبالجملة فطريقتهم في تعليم القرآن أقرب إلى طريقة أهل الأندلس . وأما أهل المشرق فيخلطون في التعليم كذلك على ما يبلغنا ولا أدرى بم عنایتهم منها . والذى ينقل لنا أن عنایتهم بدراسة القرآن وصحف العلم وقوانينه في زمن الشبيبة . ولا يخلطون بتعليم الخط . بل لتعليم الخط عندهم قانون ومعلمون له على انفراده كما نتعلم سائر الصنائع . ولا يتداولونها في مكاتب الصبيان . وإذا كتبوا لهم الألواح فبغبط قاصر على الإجاده . »

وربما كانت من الإشارات القليلة التي يعترف بها كاتب غربى بفضل ابن خلدون ما ذكره بريكمان من أن ما كتبه ابن خلدون بدون تحيز عن أوجه التشابه والإختلاف الثقافى والتربوى فى مختلف المجتمعات يؤهله لأن يكون باحثا فى التربة المقارنة (Brickman:pp33-47)

وال التربية المقارنة كميدان من ميادين الدراسة تعتبر حديثة النشأة نسبيا . وقبل الحرب العالمية الثانية كانت ما تزال في طفولتها على الرغم من وجود رواد مهمين أمثال ما�يو أرنولد في القرن التاسع عشر بتقاريره عن التربية في أوروبا و كاندل في القرن العشرين بما كتبه عن النظم التعليمية في الدول المختلفة.

ومنذ منتصف العقد الخامس سنة ١٩٤٥ بدأت اليونسكو تسهم بنشاط في الدراسات المقارنة وبمطبوعاته التي تنشرها عن التربية ومشكلاتها في بلاد العالم المختلفة .

وكثر من المواد التي ظهرت في ميدان التربية المقارنة كانت بالضرورة ذات طابع وصفي وتحليلي . منها ماكتبه كاندل ١٩٣٣ بعنوان : دراسات في التربية المقارنة : *Studies in Comparative Education* .

وفي سنة ١٩٣٠ نشر « هانز وهسن » كتابهما عن السياسة التعليمية في روسيا . وفي سنة ١٩٣٩ نشر ماير A. Meyer كتابة عن تطور التعليم في القرن العشرين : *The Development of Education in The Twentieth Century* .

وفي سنة ١٩٤٩ نشر هانز كتابه عن التربية المقارنة : Comparative Education .

وفي سنة ١٩٥١ نشر « موهلمان وروسيك » Moehlman and Rouscek كتاب التربية المقارنة : Comparative Education وفي سنة ١٩٥٦ نشر كرامر وبراؤن Cramer and Browne الطبعة الأولى من كتاب : Contemporary Education : A. Comparative Study of Educational Systems. سنة ١٩٦٠ نشر كر Kcr كتابه عن مدارس أوروبا Schools of Europe وتلاه كتاب أوليغ Ulich تربية الشعوب :

Education of Nations : A Comparison in Historical Perspective

وفي السنوات الأخيرة ظهرت جهود ومؤلفات جادة في الميدان من أبرزها كتاب بيريداي عن الطريقة المقارنة في التربية Comparative Method (١٩٦٤) وهو لمز « مشكلات التربية : دراسة مقارنة » in Education. (١٩٦٥) وكتاب جرانت Grant عن « المجتمع والمدارس والتقدم Problems of Education. في أوروبا الشرقية » Soeicity, Schools and Progress in Eastern Europe (١٩٦٩)

وكتاب نوح واكشتاين بعنوان : « نحو علم للتربية المقارنة » (١٩٥٩) وكتابهما الأخير من تحريرهما Toward A Science of Comparative Education عنوان « استقصاءات علمية في التربية المقارنة » : Scientific Investigations in Comparative Education وكتاب جونز Jones عن التربية المقارنة Comparative Education وكتاب كنج King بعنوان : Comparative Studies. and Educational Decision, 1968.

ويهمنا أن نشير هنا أيضا إلى ثلاثة مراكز لعبت دورا هاما في تطوير التربية المقارنة وتقدمها وهي : المركز الدولي للتربية بجنيف - سويسرا ، ومعهد التربية بجامعة لندن - إنجلترا ، والمعهد الدولي لكلية المعلمين بجامعة كولومبيا بمدينة نيويورك . ويجب أن يضاف إلى هذه المراكز أيضا ما قامت به منظمة اليونسكو من جهود وأنشطة تربوية مقارنة وما قامت به أيضا المنظمات الإقليمية في مختلف الدول منها منظمة التعاون الاقتصادي لدول أوروبا OECD.

ومن التطورات الهاامة الحديثة في التربية المقارنة ظهر البنك الدولي في مجال البحوث والدراسات المقارنة وهو يعتبر مصدرا هاما للمعلومات للباحثين في التربية المقارنة . لكن يعاب على دراسات البنك أنها ليست متاحة للباحثين لأنها عادة جزء من برامج البنك للمعونة والقروض للدول النامية . ومن الدراسات الهاامة التي نشرها البنك حديثا وأثارت إهتماما كبيرا : التربية جنوب صحراء إفريقيا ١٩٨٨ * . وما يزيد من أهمية هذه الدراسات التي يقوم بها البنك الدولي أن جهود اليونسكو في مجال الدراسات المقارنة قد تضاءل في السنوات الأخيرة إلى حد كبير .

وبالنسبة للمنطقة العربية نلاحظ تضاؤل جهود المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في مجال الدراسات العربية المقارنة في السنوات الأخيرة بعد أن كانت منشورات المنظمة مصدراً مفيدة للدارسين والباحثين في التربية المقارنة. ومن ناحية أخرى يجب الإشادة بجهود مكتب التربية العربي لدول الخليج الذي يقوم بنشر دراسات وإحصاءات تعليمية هامة تعبيراً مفيدة للدارسين والباحثين وإن كانت غالبيتها خاصة بدول الخليج العربية.

ومن التطورات الهامة أيضاً ظهور موسوعات التربية الدولية والمقارنة في السنوات الأخيرة والتي تعتبر مرجعاً رئيسياً هاماً لكل باحث في الميدان. ومن أهم هذه الموسوعات: موسوعة التربية الدولية * . وهي بأجزائها العشرة تعتبر أضخم الجهود المنشورة في الميدان وتبين الطبيعة العالمية للتربية المقارنة خلال العقود الماضية. ومحرراً الموسوعة أحدهما أستاذ جامعة سويدى والثانى عالم بريطانى يعمل فى ألمانيا . وناشر الموسوعة هيئة بريطانية متعددة الجنسيات . والمؤلفون من دول كثيرة . والموسوعة نفسها باللغة الإنجليزية . وهناك موسوعة التربية المقارنة ونظم التعليم القومية ** ومحرر هذه الموسوعة هو أحد محررى الموسوعة السابقة . وأحدث هذه الموسوعات الموسوعة الدولية للتعليم العالى المقارن *** التي يحررها فيليب ألتباخ Philip Altabach عالم التربية المقارنة الأمريكى المعاصر المعروف والتي صدرت عام ١٩٩١ .

ومن التطورات الحديثة الهامة ظهور العديد من مجلات التربية المقارنة التي تعتبر مصدراً حيوياً هاماً للباحثين لأنها تحتوى على دراسات ومعلومات

* International Encyclopedia of Education: Edited by: T.N. Postlethwaite and T.Husen. 10 Vols. Oxford. Pergamon 1988

** The Encyclopedia of Comparative Education and National Systems of Education. Edited by T.N. Postlethwaite. Oxford Pergamon. 1998.

*** International Encyclopedia of Comparative Higher Education. Edited by Philip Altabach. N.Y. Garland 1991 .U.S.A

حديثة ومتعددة باستمرار . منها مجلة التربية المقارنة التي تصدرها الجمعية الأمريكية للتربية المقارنة والدولية . وهي المجلة الوحيدة التي تنشر حاليا في التربية المقارنة في أمريكا . وقد صدر هذا العلم ١٩٩١ المجلد الخامس والثلاثين بأعداده الثلاثة * ومحررها هو عالم التربية المقارنة الأمريكي المعروف الذي سبقت الإشارة إليه .

وهناك مجلة التربية الكندية والتربية العالمية . وهي المجلة الوحيدة للتربية المقارنة في كندا . وفي إنجلترا توجد مجلة التربية المقارنة التي يرأس تحريرها إدموند كنج أستاذ التربية المقارنة المعروف الذي عمل بجامعة لندن حتى إحالته إلى المعاش . وقد صدر منها هذا العام ١٩٩١ المجلد ٢٧ بأجزاءه الثلاثة . وهناك مجلة التربية الدولية التي ينشرها معهد اليونسكو للتربية في هامبورج بألمانيا . وقد صدر منها المجلد ٣٧ بأعداده الأربع ١٩٩١ ** وهناك المجلة البريطانية للدراسات التربوية *** وهي تنشر دراسات تربوية مقارنة . وقد صدر منها العدد ٣٩ بأعداده الأربع ١٩٩١ .

وهناك مجلات متخصصة تنشر دراسات مقارنة من أهمها :

- Journal of Educational Policy. Taylor & Francis Ltd. London. Washington. Dc. Vol. 6. Nos. 1-4 1991 .
- Journal of Educational Administration. MCB University Press Ltd. Bredford. England. Vol. 29 Nos. 1-4 1991.
- The International Journal of Higher Education and Educational Planning. Vol. 16. Nos. 1-3 1991

وهي مجلة تصدرها جمعية بحوث التعليم العالي في بريطانيا (SRHE) .
وهناك أيضا مجلة الرابطة البريطانية للإدارة التعليمية .

* Comparative Education Review: Comparative and International Education Society. Vol. 35 Nos. 1-3. 1991- U.S.A.

** International Review of Education. Unesco Institute of Education. Hamburg. Vol. 37. Nos. 1-4 1991.

*** British Journal of Educational Studies- Basil Blackwell. Oxford & Cambridge. Vol. XXXIX Nos. 1-4 1991.

- Educational Management & Administration. Journal of The British Educational Management & Administration Society. Longman Vol. 19 Nos. 1-4 . 1991.
- International Journal of University Adult Education.

وهناك :

التي ينشرها المؤتمر أو المجلس Congress الدولى لتعليم الكبار الجامعى . و Mercer هذا المجلس فى كندا لكن محرر المجلة أستاذ بريطانى " ديفوك " Duke بجامعة واريك Warwick . ومساعده تشارلز وونج Charles Wong بالجامعة الصينية بهونج كونج . وقد صدر منها المجلد الثلاثون لعام ١٩٩١ بأعداده الثلاثة وهناك History of Education Quarterly وهي مجلة تصدرها الجمعية الأمريكية لتاريخ التربية . وهى تنشر دراسات تاريخية فى التربية تفيد باحثى التربية المقارنة باعتبار أن التربية المقارنة تقلل الإمتداد المعاصر لتاريخ التربية . وقد صدر منها هذا العام ١٩٩١ المجلد ٣١ بأعداده الثلاثة .

تعريف التربية المقارنة :

هناك عدة تعريفات للتربية المقارنة نعرضها فيما يلى منسوية لأصحابها :

١ - **تعريف جولييان :** يعرفها جولييان الذى يلقب بأبى التربية المقارنة بأنها الدراسة التحليلية للتربية فى البلاد المختلفة بهدف الوصول إلى تطوير النظم القومية للتعليم وتعديلها بما يتمشى مع الظروف المحلية . ويقول جولييان :

« إن التربية شأنها شأن العلوم الأخرى تقوم على أساس الحقائق واللاحظات ، ومن الضرورى ترتيب هذه الحقائق واللاحظات فى جداول تحليلية تسمح بالمقارنة بينها لنسنترج منها بعض المبادئ والقواعد العامة السائدة بينها . وبهذا يمكن للتربية أن تصبح علمًا إيجابيا بدلا من

تركها نهبا للآراء الضيقة المحدودة وأهواه، ونزوات أولئك الذين يسيطرون
عليها » (Fraser : p. 40)

ويبدو من هذا التعريف إهتمام جولييان بالجانب التحليلي في دراسة التربية المقارنة بهدف نفعي إصلاحي ، ومع أن صاحب التعريف قد مضى عليه زمن طويل فإن تعريفه ما زال يلقى قبولا لدى المحدثين من دارسي التربية المقارنة .

٢ - تعريف كاندل : يعرفها كاندل بأنها الفترة الراهنة من تاريخ التربية المقارنة ، أو أنها الإمتداد بتاريخ التربية حتى الوقت الحاضر ، وينظر إليها كاندل على أنها مقارنة للفلسفات التربوية المختلفة ، ودراسة هذه الفلسفات التربوية وتطبيقاتها السائدة في الدول المختلفة (Kandel:p.XX) .
ويقول كاندل : إن الهدف من التربية المقارنة كما هو الحال في القانون المقارن والأدب المقارن والتشريع المقارن هو الكشف عن أوجه الاختلاف في القوى والأسباب التي يترتب عليها فروق في النظم التعليمية ، وذلك للتوصل إلى المبادئ الكامنة التي تحكم تطور جميع النظم القومية للتعليم . وهو في هذا يكرر نفس ما قاله جولييان من قبل .

٣ - تعريف مالينسون : يعرف مالينسون التربية المقارنة « بأنها الدراسة المنظمة للثقافات من أجل اكتشاف أوجه الشبه والإختلاف . ولماذا كانت هناك حلول مختلفة (بما لها من نتائج) لمشكلات قد تكون عامة ومشتركة للجميع ؟ وهو يشير إلى أن التعرف على مشكلات التربية في الدول الأخرى يعتبر من أهم الواجبات الأولية لأى باحث في هذا الميدان ، وأن أى دارس جاد لأمور التربية في عصرنا الراهن يلزمـه أن يكون على ألفة بما يجرى في البلاد الأخرى . وبهذه الطريقة فقط يستطيع أن يدرس

وأن يفهم نظام بلده ، وأن يخطط مستقبل تطوره بذكاء ووعي (Mallinson : p. 10) . وهنا نجد تأكيد مالينسون لدراسة الإطار الثقافي للأنظمة التعليمية ، وما يترتب على ذلك من أوجه الشبه والإختلاف . وذلك بهدف نفعي إصلاحى يمكن الإفاداة منه فى إصلاح النظم القومية وتطورها .

٤ - تعريف لاواريز : يرى لاواريز أن على دارس التربية المقارنة ألا يكتفى بوصف النظم التعليمية ، وإنما عليه أن يحلل هذه النظم ويفسرها . فالهدف من دراسة الواقع التعليمية يجب أن يستهدف فهم أسباب وجود نظم تعليمية فى بلد ما بالصورة التى هي عليها . وهو يرى أن الغرض من التربية المقارنة نظري وعملى معا . فهى توفر لدارسها المتعة العقلية الناتجة عن التأمل فى النظم التعليمية إلى جانب أنها تكشف له عن العوامل التى تؤثر فى تلك النظم (Lauwers : p. 281.)

٥ - تعريف بيريداي : يعرف بيريداي التربية المقارنة بأنها « المسح التحليلي للنظم التعليمية الأجنبية » . وفي عبارة أخرى يعرفها بأنها « الجغرافيا السياسية للمدارس من حيث عنايتها بالتنظيمات السياسية والإجتماعية من منظور عالمى . ومهمتها هي التوصل بمساعدة الطرق المستخدمة فى المبادين الأخرى إلى الدروس التى يمكن استخلاصها من المفارق أو التباين فى الممارسات التربوية فى المجتمعات المختلفة كوسيلة لتقديم النظم القومية المحلية » (Bereday : p. 3)

ويذكر بيريداي أن التربية المقارنة لا يمكن أن يطلق عليها الفترة المعاصرة من تاريخ التربية كما يقول الآخرون - وهو بذلك يشير إلى كاندل - لأنها دراسة ذات طابع تداخل فيه مبادين مختلفة . وهو يرى أنه إذا كان على

التربية المقارنة أن تنشد شيئاً ذا قيمة من دراسة أوجه الشبه والإختلاف في النظم التعليمية فإن ذلك لا يتحقق تماماً إلا باعتمادها على ميادين متعددة كعلم الاجتماع والتاريخ والاقتصاد والسياسة وغيرها . ومعنى هذا أن دارس التربية المقارنة يحتاج إلى مهارات أخرى غير المعلومات التربوية .

ويبدو بوضوح من تعريف بيريداي تأثره بعلم الجغرافيا ، وهو ما سنشير إليه عند الكلام عن تقسيم بيريداي لميادين التربية المقارنة . بيد أن بيريداي يهتم أيضاً بالجانب التحليلي والتفعى للدراسة المقارنة ، وأن هذه الدراسة تعتمد بالضرورة على الميادين الأخرى ، أى أنه ينظر إلى التربية المقارنة على اعتبار أنها تعتمد على علوم متعددة .

تعريف قاموس التربية :

تعرف التربية المقارنة في قاموس التربية بأنها مجال من مجالات الدراسة يتعلق بمقارنة النظريات التربوية وتطبيقاتها في بلاد مختلفة بهدف تعميق فهمنا للمشكلات التعليمية في بلادنا وكذلك البلاد الأخرى (Good: p.87)

خلاصة :

يتضح من استعراض التعريفات السابقة أن للتربية المقارنة موضوعاً مستقلاً بذاته . فهي تهتم بالتربية في كل أنحاء العالم . أى أنها تعنى بالتربية من منظور عالمي وأنها أيضاً تعنى بالدراسة التحليلية للقوى الثقافية بهدف التوصل إلى فهم معقول لجوانب التشابه والإختلاف بين الأنظمة القومية للتعليم ومشكلاتها المختلفة ، كما أن للتربية المقارنة مناهج خاصة بها شأنها في ذلك شأن القانون المقارن والأدب المقارن والتشريع المقارن . وهي في سبيل ذلك تعنى بالتوصل إلى الطريقة السليمة كأساس للمقارنة . وسنشير بالتفصيل

فيما بعد إلى مناهج البحث والدراسة في التربية المقارنة وأساليبها . ويتبين أيضاً من التعريفات السابقة أن التربية المقارنة تتضمن بالضرورة قيمة نفعية إصلاحية لتطوير نظم التعليم القومية . فللدراسات المقارنة أهمية في أنها تساعد في رسم السياسات التعليمية أو إتخاذ قرار أفضل أو تأييد وجهة نظر معينة . وهو أيضاً ما سنشير إليه بتفصيل أكثر عند الكلام عن أهداف التربية المقارنة .

وينبغي لفهم النظم التعليمية أن نتعمق في تحليل القوى السياسية والإجتماعية التي تحكمها . ذلك أن النظم التعليمية تعكس عادة الفلسفه الإجتماعية والسياسية السائدة بصرف النظر عما إذا كانت هذه الفلسفه مصراها بها وعلنا عنها أم لا .

فليس هناك إطار موحد لنمو النظم التعليمية . فيبعضها جاء نتيجة تطور بطيء يمتد بأصوله إلى الماضي البعيد . ومن ثم لا يمكن فهمها إلا بدراسة التاريخ والتراث والتقاليد التي نشأت فيها وتتطورت من خلالها . وببعضها جاء نتيجة تغيير ثوري مفاجئ . ومن ثم استخدمتها الحكومات الشوروية لثبت دعائم النظام الجديد . وببعضها فرست على شعوبها المهزومة من جانب المنتصر الظاهر . ومن ثم قامت على أساس وضعها هذا الأخير لخدمة أغراضه كما هو الحال في اليابان وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية . وببعضها جاء، وليد الرغبة في الإسراع بعملية التغيير أو التحول الإجتماعي كما حدث في إنجلترا بعد الحرب العالمية الثانية بصدور قانون بتلر سنة ١٩٤٤ . وكما حدث ويحدث أيضاً في بعض الشعوب العربية والنامية في محاولة بناء نظمها التعليمية على أساس عصرية حديثة تحقق آمالها وطموحها في الحياة الكريمة .

أهداف التربية المقارنة

للتربية المقارنة أهداف متعددة نعرض لها فيما يلى :

أولاً : الهدف العلمي الأكاديمى : لدراسة التربية المقارنة هدف علمي أكاديمى . فلتربية المقارنة قيمتها العلمية من حيث أن العلم قيمة فى ذاته . فلا يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون . وفضل الله الذين أوتوا العلم درجات . وهذا يعني أن التربية المقارنة كميدان من الدراسات العلمية الأكاديمية له أهمية فى ذاته بصرف النظر عن أهميته العلمية أو التطبيقية شأنها فى ذلك شأن كثير من العلوم الأخرى .

إن العمل العقلى محبب إلى نفس كل باحث أو طالب علم . وإن المتعة العقلية من مداواة التأمل والتفكير والبحث والإطلاع عملية يحس بها كل عالم . وقد يتوج هذه المتعة شعاع فكري غامر يحمل معه إكتشافاً جديداً أو مولد فكري جديد . عندها يحس الباحث بسعادة علمية عظيمة . ذلك أن الكشف العلمي والبحث عن المجهول حبيب إلى كل نفس سواء في ذلك من يقلب في صفحات الكتب أو من يقف في أي مختبر عظيم . وهكذا تتأكد الأهمية الأكاديمية للتربية المقارنة . ومن أهم دعاء الأهمية الأكاديمية للتربية المقارنة لاواريز وبيريداى اللذان يربان أن الهدف من دراسة التربية المقارنة هو هدف عقلى ، فالناس يحبون دراسة النظم التعليمية لأنهم شغفون ومتطلعون لذلك . ومع أن بيريداى ومن نعا نحوه يؤكّد الأهمية النظرية لدراسة التربية المقارنة فإنه لا يقلل من أهميتها التطبيقية والعلمية كما سرى .

ثانياً : الهدف الحضارى : تتيح التربية المقارنة فرصة التعرف على ثقافات الشعوب وحضارتها في أبعادها المختلفة . فعن طريق التربية

المقارنة يكتننا أن نعرف الكثير من عادات الشعوب وطبائعها ونظمها الإجتماعية والاقتصادية والسياسية . ومن ثم تساعد التربية المقارنة على التقارب بين الشعوب وتفاهمها بما تتيحه من التعرف على ثقافات الشعوب المختلفة وأنظمتها التعليمية . وكذلك بما توفره من لقاءات بين مختلف القيادات التربوية لكل الشعب سواء في المحافل الدولية أو المؤتمرات والندوات العلمية المختلفة . وهي بهذا تساعد شعوب العالم على معرفة موقعها من الأرضية التي تنتمي إليها . هذا بالإضافة إلى ما تتحققه التربية المقارنة عن طريق ذلك من المساعدة على خلق لغة مشتركة وأرضية موحدة تجمع بين هذه الشعوب مما يؤدي إلى مزيد من التفاهم والتقارب بينها . وإلى جانب هذا تساعد التربية المقارنة دارسيها على امتداح النظم التعليمية الأخرى وتقديرها بما يطلعون عليها من جوانب أصلية تستحق هذا الامتداح والتقدير . فلكثير من النظم التعليمية ما يبعث على الدهشة والاستغراب أو ما يدعو إلى التساؤل والتفكير ، لا يملك الإنسان معها إلا أن ينحني أمامها إجلالاً وتعظيمها . ومن ناحية أخرى نجد أن كثيراً من المرين نتيجة لعزلتهم الفكرية وتقوّعهم في داخل مجتمعهم ، قد يدفعهم الغرور إلى تعظيم نظمهم التعليمية بدون مبرر أو وجه حق ، أو يسيطر عليهم شعور الإرتياح والرضا بالأمر الواقع على أساس أنه ليس في الإمكان أبدع مما كان . وتساعد التربية المقارنة هؤلاء على التقليل من غلوائهم وتقديرهم الزائد لنظمهم القومية من ناحية و تستثير فيهم الحماس من أجل تحسينها وتطويرها من ناحية أخرى . وإلى جانب هذا تساعد التربية المقارنة على تنمية الإتجاه الموضوعي في دراسة المشكلات التعليمية المشتركة للدول المختلفة بما يحقق لها الفائدة المشتركة أيضاً .

ثالثاً : المدف السياسي : للتربية المقارنة هدف سياسي يتمثل في الكشف عن علاقة الفرد بالدولة وتركيبها السياسي وما يرتبط بذلك من النظريات والأهداف السياسية للدولة ونواياها تجاه الدول الأخرى سواء كانت هذه الأهداف مستترة أو معبرا عنها بصرامة . وأوضح مثال لذلك ما حدث في ألمانيا على يد هتلر عندما دخل نظام التدريب الإجباري في المدارس الذي كشف عن نوايا هتلر العدوانية نحو الدول الأوروبية . ومثالها أيضاً ما حدث في أمريكا بعد إطلاق أول سفينة فضاء سوفيتية وما ترتب على ذلك من رد فعل عنيف على نظام التعليم الأمريكي واتهامه بالقصور ، وبروز الاهتمام بدراسة نظام التعليم السوفيتي ولغة الروسية والعلوم الرياضية والطبيعية . وهو ما تجسّم في صدور قانون التربية للأمن القومي في الولايات المتحدة الأمريكية National Defense Education Act (١٩٥٨) ، وما حدث في كل من اليابان وألمانيا قبل الحرب العالمية الثانية من بعث الروح العسكرية تنمويتها . وما حدث في هاتين الدولتين بعد هزيمتهما في الحرب واتباع أمريكا لسياسة تربية تستهدف القضاء على الروح العسكرية فيها ، وتنمية القيم الديمقراطية الغربيّة هو أيضاً من الأمثلة على الهدف السياسي الذي يتحقق بدراسة التربية المقارنة ، وبالمثل يمكن أن يقال إن السياسة التعليمية التي اتبعتها إسرائيل في الجزء الذي احتلته من القدس العربية بعد عدوان سنة ١٩٦٧ وتطبيق نظام المدارس الإسرائيلي على المدارس العربية هناك يكشف بصورة واضحة عن نوايا إسرائيل في الإحتفاظ بالقدس كلها كجزء لا يتجزأ منها . وهو ما أعلنته إسرائيل صراحة فيما بعد .

رابعاً : المدف النفسي الإصلاحي : إن برؤز الاهتمام بالتعليم بصورة متزايدة وظهور المشكلات التعليمية المختلفة وما ترتب على ذلك من

ظهور الحاجة إلى الإستفادة من المواد المقارنة للإستفادة من خبرات الآخرين في رسم سياسة تعليمية رشيدة قد أكد الجانب النفعي الإصلاحى للتربية المقارنة . فلاشك أن التربية المقارنة تزود راسمي السياسة التعليمية والمخططين للتعليم ببدائل رسم السياسة واتخاذ القرار حتى تأتى السياسة التعليمية أو الخطة التعليمية على أساس علمي سليم . وهذه الأهمية تبرر الجانب النفعي للتربية المقارنة . أو بمعنى آخر تظهر أهميتها كدراسة مفيدة . وقد ساعد على تأكيد هذه النفعية تزايد الأهمية الحيوية للتعليم وضخامة حجمه وتعدد مشكلاته ، وما ترتب على ذلك من ظهور الحاجة الملحة إلى المواد والدراسات المقارنة للإستفادة من خبرة الدول الأخرى في رسم السياسة التعليمية ، و اختيار أفضل الإحتمالات للتطوير . والواقع أن الاهتمام كان موجها على طول فترات ومراحل تطور التربية المقارنة كما سنعرض بالتفصيل إلى أهميتها العملية في الإستفادة من النظم وما يترتب على هذه الإستفادة من قيمة نفعية ونتائج تطبيقية .

كما أن التربية المقارنة تساعد دارسيها على فهم مشكلات التربية في بلادهم والتعمق في تحليل جوانبها وأبعادها المختلفة وتزودهم بالحلول المختلفة التي اتبعتها الدول الأخرى في مواجهة مشكلات مماثلة . وفي نفس الوقت تنسى فيهم الحساسية والوعي معا بالتزام المحرض والخذر في استعارة هذه الحلول على علالتها إلا بعد تكييفها ومواءمتها للظروف المحلية التي تعمل فيها النظم القومية للتعليم .

ويعنى هذا أنه ينبغي بالنسبة للجانب النفعي أن يتسم بالخذر . ذلك أن النقل أو الاستعارة لأنظمة التعليمية عملية لا تؤمن عقابها ما لم تتوافر لها ضمانات النجاح ومن أهمها المواءمة والتكييف . وأوضح مثال على ذلك ما

حدث في أندونيسيا عندما كان يستعمرها الهولنديون وما قاموا به في القرن الثامن عشر من نقل نظام التعليم في بلادهم ، وإقامة المدارس الأندونيسية على غرار المدارس الهولندية . وكان ذلك سببا في غضب الأندونيسيين ورفضهم اغتراب أطفالهم عن بيئاتهم وحياتهم الأصلية ، مما اضطر هولندا في النهاية إلى إدخال تعديلات كثيرة عليها في نهاية القرن التاسع عشر .

التربية المقارنة وتاريخ التربية :

يرى كاندل كما سبق أن أشرنا أن التربية المقارنة هي « امتداد بتاريخ التربية حتى الوقت الحاضر » وفي رأيه أن التربية المقارنة مثلها مثل تاريخ التربية تبحث عن العوامل التي تشكل النظم التعليمية وتوجد الفروق بينها . الواقع أن هذا الرأي وإن كان يربط بين التربية المقارنة وتاريخ التربية يجب إلا يفهم منه أنه يجعلهما شيئا واحدا . فالرتبة المقارنة تعنى أساسا بالحاضر أى واقع النظم التعليمية في الفترة الراهنة . أما تاريخ التربية فيعني بالماضي . وإذا كانت التربية المقارنة تستعين بتاريخ التربية فذلك لأن النهج التاريخي يعتبر أحد مناهجها الرئيسية على أساس أن الماضي يفسر الحاضر ويوضحه . ويتفق هذا الرأي مع ما يؤكده بيريداي من أن التربية المقارنة دراسة ذات طابع تداخل فيه علوم مبادئ مختلفة .

التربية المقارنة والتربية العالمية :

من المعروف أن من أهم أغراض الأمم المتحدة منذ إنشائها بعد الحرب العالمية الثانية هو تحقيق السلام العالمي ونبذ فكرة الحرب . والفكرة الأساسية التي تقوم عليها فكرة السلام العالمي هي أن الحرب تبدأ أول ما تبدأ في عقول الناس . فإذا استطعنا أن نرى هذه العقول على حسب السلام ونبذ الحرب فإننا

نضمن بذلك عدم تعرض العالم مرة أخرى لأهوال حرب مدمرة قد تؤدي به إلى
الفناء .

وستهدف التربية العالمية تحقيق التفاهم العالمي المتبادل بين الشعوب .
وتلعب التربية العالمية دورا هاما في هذا السبيل بما تقوم به من جهود في
التقارب بين شعوب العالم والتعريف بثقافات هذه الشعوب ونظمها الاجتماعية
وتوثيق صلات المحبة والإخاء بينها .

ومن ثم فهناك علاقة وثيقة بين التربية المقارنة والتربية العالمية وتسهم في
تحقيق أهدافها بما توفره من معلومات عن ثقافات الشعوب وأنظمتها
الاجتماعية في ارتباطها بالأنظمة التعليمية مما يساعد على تفهم الشعوب
بعضها البعض وتقاربها فيما بينها . يضاف إلى ذلك أيضا أن ما تكشف عنه
التربية المقارنة من أوجه التشابه والإختلاف في المشكلات التعليمية للأنظمة
المختلفة قد يهبّن جوا من التعاطف والفهم والتقدير بين مختلف الشعوب .
ولذلك يمكن أن تعتبر التربية العالمية فرعا من فروع التربية المقارنة أو ميدانا
من ميادينها .

ميدان التربية المقارنة :

يشير بيريداي إلى أنه على الرغم من عدم وجود اتفاق عام على ما
تضمه التربية المقارنة فإن هناك إتفاقا تاما على أن ميدان التربية المقارنة
يمكن أن يقسم إلى مجالين :

(أ) الدراسات المجالية (المنطقية) Area Studies

(ب) الدراسات المقارنة Comparative Studies

وتكون الدراسات المجالية بدراسة نظام التعليم في بلد واحد أو إقليم واحد . وتكون هذه الدراسات المتطلبات الأساسية الأولية التي لا غنى عنها للدراسة التحليلية المقارنة .

أما الدراسات المقارنة فتكون بالمقارنة بين أكثر من بلد واحد أو عدة بلاد . وتعتبر الدراسات المجالية أو المبنية أساساً للدراسات المقارنة وتدرباً عليها . وسنشير إلى تفصيل الكلام عن الدراسات المجالية والمقارنة فيما بعد.

ويبدو أن هذا التقسيم هو تقسيم بيريدي نفسه لأنه يتمشى مع مراحل الأربع التي حددتها لطريقة المقارنة . فالمرحلتان الأولىان تتعلقان بالدراسة المجالية . والمرحلتان الأخرىان تتعلقان بالدراسات المقارنة . ويقول «سبولتون» إن تقسيم أو تصنيف بيريدي للدراسات المجالية والمقارنة مستخدم في دراسة الجغرافيا مما يدل على تأثر بيريدي بعلم الجغرافيا ، لاسيما السياسية . وقد سبق أن أشرنا إلى ذلك في تعريفه للتربية المقارنة بأنها الجغرافيا السياسية من منظور عالمي .

ويعبّر على هذا التقسيم عدم الروضح في مسمياته . ففي الوقت الذي يصف فيه أحد المجالين «بالمقارنة» يسقطها عن المجال الآخر على الرغم من وقوعه في نفس الميدان . ومن ناحية أخرى فإن التقسيم يبدو أنه غير محدد بوضوح ولا يساعد على تفهم واقع ميدان التربية المقارنة بأبعاده المختلفة، ولذلك يميل كاتب هذه السطور إلى تقسيم ميدان التربية المقارنة إلى الميادين الآتية :

١ - دراسة الحالات : Case Study :

ويقصد بها دراسة شاملة لنظام تعليمي واحد في بلد واحد أو ولاية واحدة بحيث يتوافر لهذه الدراسة الأساس التحليلي الذي يشرح ويفسر النظام

التعليمى فى إطاره الثقافى بالصورة التى هو عليها .

٢ - الدراسة المجالية : Area Study

وينتسب بها هنا غير المعنى الذى قصده بيريداى . إذ تكون الدراسة المجالية شاملة لمعالج معين من النظم التعليمية فى منطقة يربط بينها عناصر مشتركة كالتعليم فى البلاد العربية مثلا أو فى أوروبا العربية أو فى أوروبا الشرقية أو فى أمريكا اللاتينية . أو يكون شاملًا لدول تصالح فى اتجاهاتها العامة أو نموها وتقدمها كالتعلم فى الدول الاشتراكية أو الدول الرأسمالية أو التعليم فى الدول المتقدمة أو فى الدول النامية وهكذا .

٣ - الدراسة المقطعة أو دراسة المشكلات : Problem Study

وينتسب بها دراسة مشكلة معينة فى أكثر من بلد واحد يكون فى مقدور الباحث ، كدراسة التعليم الابتدائى أو الثانوى مثلا فى بلدان ، أو دراسة نظم الامتحانات والنقل أو البرامج والمناهج لمرحلة معينة أو تعليم اللغات الأجنبية أو اللغات القومية أو تعليم الفتاة أو مشكلات التسرب أو الفاقد . وغير ذلك من المشكلات العديدة التى يمكن أن تكون موضوعا لدراسة مقطعة من عدة بلاد تختار فى ضوء اعتبارات معينة فى ذهن الباحث .

٤ - الدراسة العالمية : Global Study

وينتسب بها الدراسة العالمية التى تقوم بها عادة هيئات أو منظمات على المستوى العالمى . وهذا النوع من الدراسة بالطبع ليس فى مقدور باحث واحد للقيام به . لأنّه يتطلب تضارف جهود ضخمة لكثير من الباحثين على اختلاف مستوياتهم فى شتى البلاد . وقد يخطط لهذه الدراسات مجموعة محددة من الباحثين . لكن تنفيذ هذه الدراسات وجمع المعلومات التى تتطلبها وتحليل

البيانات التي تشملها وتفسير النتائج التي ترتب عليها ، كل هذا يتطلب جهود فريق متكملاً من الباحثين . وقد تعتمد مثل هذه الدراسة على بيانات استفتاءات أو إستبيانات ترسل إلى الدول المختلفة أو بيانات معينة عن موضوع معين يطلب من الدول تقديمها ، ومن أمثلة هذه الدراسات ما قامت به اليونسكو سنة ١٩٧٠ من دراسة عالمية عن خفض الفاقد في التعليم ، وما قام به المكتب الدولي للتربية سنة ١٩٦٧ من دراسة عن النقص في معلمى التعليم الثانوى وهكذا .

وإدراج الدراسات العالمية ضمن ميادين التربية المقارنة يتضمن مع ما سبق أن أشرنا إليه من تصورنا للتربية العالمية على أنها جزء من التربية المقارنة وميدان من ميادينها .

التربية المقارنة كعلم

متداخل التخصصات

Interdisciplinarian

أو متعدد التخصصات

Multidisciplinarian

شعر رجال التربية المقارنة منذ فترة طويلة بال الحاجة إلى المواد والميادين العلمية الأخرى لالقاء الضوء على المشكلات التربوية . وكاندل نفسه لا ينظر إلى التربية في ضوء التطور القومي فحسب ، ولكن في علاقتها بجوانب الحياة السياسية والاجتماعية والإقتصادية وغيرها . والآن لا يوجد دارس للتربية المقارنة لا يرى أهمية الاستعانة بالمواد والميادين الأخرى . ومع التسليم بأهميتها ضرورة هذا النهج إلا أن الصعوبة تبدو في أنه من المتعذر على باحث بفرده أن يلم بكل هذه الميادين بصورة كافية . والاستعانة بخبراء الميادين الأخرى تتطلب إلمامهم بميدان التربية وطبيعته ومشكلاته . وهناك مشكلة أخرى تتعلق بهؤلاء الخبراء على أهمية المشكلة ومنهج بحثها .

وترى هيلداتابا « Hilda Taba » أن دارسي التربية المقارنة يحتاجون إلى استخدام المعلومات والمفاهيم المختلفة المستعارة من مختلف العلوم السلوكية ولا سيما معرفة عملية التطبيع الاجتماعي في مختلف الثقافات وطبيعة الأجهزة المسئولة عنها (Taba : p 171) .

ويؤكد أندرسون « Anderson » قيمة استخدام منهج العلوم المرتبطة في التربية المقارنة . ويعتقد أن الطرق المستخدمة في العلوم الاجتماعية والنتائج التي توصلت إليها العلوم الأخرى المتصلة لها قيمة وفائدة كبيرة (Anderson : pp. 1-23) . وأحدى النقاط الهامة التي أكدتها أندرسون وتردد

صداها في كل أنحاء العالم ولاسيما لدى أمثال فيليب كومز هي أنه على الرغم من تجمع مادة كبيرة عن مدخلات النظم التعليمية للعالم فإن ما لدينا قليل جدا بالنسبة للمخرجات التعليمية . وهذا الوضع قد جعل من الصعب إحراز تقدم في التقييم الكمي للتربية .

وعلى كل حال فسواء كانت التربية المقارنة تعتمد على العلوم المتداخلة التخصصات أو العلوم المتعددة فإنه لا يغنى لدارسى التربية المقارنة من الإعتماد على العلوم الأخرى .

تصنيف الأساليب المنهجية :

إن تعدد مناهج البحث في التربية المقارنة قد استدعي الحاجة إلى وجود نظام لتصنيفها . وقد حاول مثل هذا التصنيف هيجسون بكلية مانشستر للآداب . وهو يتوقع أن دارسى التربية المقارنة في المستقبل سيرتبطون بالعلوم الاجتماعية أكثر من ارتباطهم بالأساليب التاريخية ، على الرغم من أن المنهج التاريخي لم يفقد أهميته . وهو يرى أن الاستعانة أو التوجه إلى العلوم الاجتماعية سيؤدي إلى ظهور علم الاجتماع التربوي المقارن أو اجتماعيات التربية المقارنة .

وقد حاول هيجسون تصنيف دارسى التربية المقارنة . وبعد دراسة مؤلفات ما يزيد عن خمسين دارسا للتنمية المقارنة حاول وضع بعض المعايير لتصنيفهم . إلا أنه تصنيف غامض يصعب الاستفادة منه (Jones: p. 127).

وقد حاول كاتب هذه السطور أن يعرض لتطور التربية المقارنة وأساليبها المنهجية وفق تقسيم خاص به ، وإن كان قد استفاد بالطبع من الكتابات السابقة في الميدان . وسنعرض هذا التقسيم في السطور التالية . ولكن قبل

أن نعرض لهذا التقسيم يحسن أن نذكر كلمة مختصرة عن مصادر الباحث في التربية المقارنة .

مصادر الباحث في التربية المقارنة :

ينبغي على الباحث في ميدان التربية المقارنة شأنه شأن الباحث في الميادين الأخرى أن يميز بين المصادر الأولية والثانوية والمصادر المعينة ، أما المصادر الأولية فهي المصادر الأصلية . وقد جرت العادة على تمييزها بأنها المصادر التي تعتمد على المشاهدة العينية . لكن في التربية المقارنة ليس هذا التمييز صحيحا دائما . ويمكن القول بأن المصادر الأولية في التربية المقارنة تعني المصادر التي لا تعتبر معالجة علمية شاملة منظمة وكاملة للموضوع .

ومن أمثلتها تقارير اللجان التعليمية والتقارير الرسمية التي تصدرها الوزارات أو المصالح الحكومية ، ومحاضر جلسات اللجان أو المؤتمرات أو الندوات أو المجالس المتخصصة وال العامة والتشريعية والقوانين والنشرات والقرارات والصحف والمجلات وما شابهها من المواد التي تعتبر مادة مباشرة من الميدان . أما المصادر الثانوية فتشمل الكتب والمطبوعات والملخصات وما يشبهها من المواد التي تعتبر من الدرجة الثانية ، وهذه المواد ينبغي أن يحترس منها الباحث في التربية المقارنة لما قد يتعرض له من مزالق في النقل عنها . وينبغي أن يوازن الباحث بين ما يكتبه دارسو النظام التعليمي من الخارج وما يكتبه أهله عنه حتى يحقق نوعا من التوازن في الأحكام والتعقيبات .

وهناك نوع آخر من المصادر يهم دارسى التربية المقارنة وهو ما يطلق عليه المواد المعينة . وهى تمثل فى الكتب والمقالات والمطبوعات التي لا تتعلق بال التربية مباشرة ولكنها تتصل بها فى جانب أو أكثر من جوانبها . فالكتب التي تتناول الجوانب الثقافية والإجتماعية والسياسية لها أهميتها فى

الدراسات المقارنة لأنها تلقى الضوء على الأبعاد المختلفة للمشكلة بل وتعطي لهذه الأبعاد معنى مفهوما .

تطور التربية المقارنة وتطور مناهجها :

سبق أن أشرنا إلى أنه من الصعب تتبع البداية الأولى للدراسات المقارنة . وقد درج دارسو التربية المقارنة على تقسيم المراحل التي مررت بها التربية المقارنة في تطورها إلى ثلاث مراحل متميزة اتسمت كل مرحلة بسماتها الأساسية وروادها ومناهجها الخاصة . وسنحاول أن نعرض لتطور التربية المقارنة ومناهجها في ضوء المراحل الآتية :-

(أ) مرحلة النقل أو الإستعارة .

(ب) مرحلة القوى والعوامل الثقافية .

(ج) المرحلة المنهجية العلمية .

وستتناول الكلام عن كل مرحلة من هذه المراحل بالتفصيل :

أولاً : مرحلة النقل أو الإستعارة

تعتبر هذه المرحلة بداية التاريخ العلمي للتربية المقارنة . ويعود تاريخها إلى العقد الثاني من القرن التاسع عشر ، وعلى وجه التحديد سنة ١٨١٧ عندما نشر مارك أنطوان جولييان الباريسى كتابه المعروف « خطة ونظارات مبدئية عن عمل فى التربية المقارنة » .

ويعتبر جولييان الرائد الأول لهذه المرحلة . ومن روادها الآخرين فيكتور كوزان في فرنسا ، وهوراس مان وهنري برنارد في أمريكا ، وماثيو أرنولد في إنجلترا ، وأوشنسكي في روسيا . وجميع هؤلاء درسوا النظم التعليمية الأجنبية بهدف نقلها إلى بلادهم إذ كان من المعتقد في تلك الفترة وهي طيلة

القرن التاسع عشر أنه يمكن نقل النظم التعليمية من دولة لأخرى . ولذلك سميت هذه الفترة بمرحلة النقل والإستعارة . وتركز الإهتمام فيها على جمع المعلومات عن النظم التعليمية ومكانتها حتى يمكن الاستفادة من أحسن النظم . وقد تركز الإهتمام في هذه المرحلة على وصف النظم التعليمية ، أو بمعنى آخر وصف مظاهر النظام التعليمي دون التعمق في تحليل جذوره وأصوله ودون التصدى لتفسير كنهه أو نقده والتعرف على مشكلاته . وكان معظم ما كتبه رواد هذه الفترة عبارة عن تقارير وصفية تحتوى على معلومات عن النظم التعليمية دون التوصل إلى القواعد والمبادئ العامة التي أشار إليها جولييان كما سرى . وستتناول فيما يلى أهم علماء هذه الفترة كل على حدة .

١ - مارك أنطوان جولييان الباريسى :

به يبدأ التاريخ العلمى للتربية المقارنة ، ولذلك يشار إليه عادة على أنه أبو التربية المقارنة ومؤسسها . والذى أهله لذلك ما يشير إليه دارسو التربية المقارنة من منهجه التحليلي المرتب . وبصفة بيرداتى بأنه أول دارس للتربية المقارنة يتميز بالعقلية العلمية . وأن هذا هو الذى جعله يبدأ المرحلة الأولى لدراسة التربية المقارنة . ويقول كازامبايس إن جولييان كان يعتبر علم التربية المقارنة مشابها لعلم التشريع المقارن . وقد سبق أن أشرنا إلى ما ذكره عنه من أن التربية شأنها شأن غيرها من كل العلوم والأداب تتكون من حقائق وملحوظات وأنه من الضروري أن نشكل هذه الحقائق والملحوظات ونرتبتها فى جداول تحليلية تسمح بتصنيفها ومقارنتها لاستنتاج منها بعض المبادئ والقواعد السائدة . وبهذا يمكن أن تصبح التربية علما إيجابيا بدلا من تركها نهايا للآراء الضيقة المحدودة ، وأهواه ونزوات أولئك الذين يسيطرؤن عليها .

وقد اتجه جولييان وكرس جهده للإصلاح التعليمي في فرنسا . وكان رجلا عمليا . ولذا رأى أن يبني خطته في إصلاح التعليم على أساس الدراسة المنظمة للواقع كما هو على الطبيعة . ولتحقيق ذلك رأى أن أول ما ينبغي عمله هو التوصل إلى وسيلة يمكن على أساسها جمع المعلومات التربوية من بعض الدول المجاورة لفرنسا . وأعد لهذا الغرض إستفتاء المشهور . وكان يأمل في أن المقارنات المترتبة على هذا الإستفتاء قد تعين الدول المختلفة على تطوير نظمها التعليمية . وكان جولييان معنيا بنشر المعلومات التربوية ولاسيما المعلومات الجديدة والمتكررة منها .

وقد اقترح جولييان أن يجري الإستفتاء رجال يتميزون بالذكاء والنشاط والحكم السليم والخلق الكريم في دول مختلفة ، على أن تنظم الإجابات التي يجمعونها في جداول تجارية لمقارنتها . واقتراح أن يضم الإستفتاء ست مجموعات من الأسئلة تتضمن ستة مجالات كبيرة هي :

- ١ - التعليم الابتدائي والعام .
- ٢ - التعليم الثانوي والكلاسيكي .
- ٣ - التعليم العالي والعلمي .
- ٤ - إعداد المعلمين .
- ٥ - تعليم الفتاة .
- ٦ - التربية وعلاقتها بالتشريعات والمؤسسات الاجتماعية .

ولكل قسم من هذه الأقسام أجزاء، فرعية عليها أسئلة . وما نشر فعلا من هذه الأسئلة يغطي كلا من القسمين الأول وعدد أسئلته ١٢٠ والثاني وعدد أسئلته ١٤٦ سؤالا . وقد تأثر جولييان في وضع خطته هذه بآخرين من أهمهم

"باسيت" فيما كتبه سنة ١٨٠٨ م عن استخدام الملاحظات الخاصة بالنماذج المختلفة للتربية والتعليم في البلاد الأجنبية .

وكذلك تأثر بما كتبه بيرشتولد في مقالته عن توجيه وتقدير استقصاءات الرحلة الوطنية . ومن المؤكد أن جولييان كان على معرفة جيدة بما كتب في هاتين المقالتين .

٢ - فيكتور كوزان (١٧٩٣ - ١٨٦٧) :

كان أستاذ فلسفة بجامعة السوربون ومدير مدرسة المعلمين العليا في فرنسا . كلفته حكومته الفرنسية بدراسة نظام التعليم العام في بروسيا لكي تستفيد منها في إصلاح أجهزتها التعليمية . وفي تقريره عام ١٨٣١ وصف كوزان التربية في بروسيا وصفاً مباشراً . وعبر فيه عن إعجابه بجوانب كثيرة منها وبصفة خاصة ما يتعلّق منها بطابعها العلماني وإدارتها المركزية وكفاءة المدارس وفعالية الأجهزة التعليمية في تحقيق الأهداف القومية . وقد كان لهذا التقرير أثره على الآراء التربوية في كل من فرنسا وأمريكا وإنجلترا . وقد بنى على أساس تقريره القانون الأساسي المعروف بقانون جيزوت ١٨٣٣ الخاص بتنظيم التعليم الابتدائي في فرنسا .

وكان كوزان يعتقد أن عظمة الشعوب لا تتحقق بكونهم غير مقلدين وإنما بتقليد النافع والمفيد لدى الشعوب الأخرى والإستفادة منه مهما كان . وقد عين كوزان وزيراً للتربية في فرنسا سنة ١٨٤٠ . وكان تقرير كوزان ذا طابع وصفي . وكان من أنصار الإستعارة الثقافية المختارة أو المنتقاء ، مادامت العناصر المستعارة مناسبة ومفيدة للبيئة المنقوله إليها . وقد تمثلت طريقة كوزان في خطوات رئيسية ثلاثة :

- ١ - دراسة كل ما يمكن تجميعه من المواد المكتوبة عن النظام التعليمي المراد دراسته .
- ٢ - زيارة نظام التعليم وملحوظته في بلده على الطبيعة للتحقق من الحقائق التي توصل إليها .
- ٣ - اقتراح ما يراه مناسبا لنظام تعليمي آخر .

٣ - هوراس مان (١٧٩٦ - ١٨٥٩) :

هو مرب أمريكي طاف بأوروبا مدة ستة أشهر زار خلالها إنجلترا وأسكندنavia وأيرلندا وفرنسا وهولندا وألمانيا . وكان أول سكرتير لمجلس التربية في ولاية ماساشوستس الذي أنشئ سنة ١٨٣٧ وظل يعمل به ١٢ عاما . وكان يكتب تقريرا سنويا إلى السلطة التشريعية للولاية مضمونا إياه بعض المقترنات . وقد ضمن تقريره السابع الذي كتبه سنة ١٨٤٣ بعد قضاء ستة أشهر في أوروبا عدة مقارنات بين هذه الدول من حيث تنظيم المدارس وطرق التدريس . ودعا إلى عدم صبغ التربية بالصفة الطائفية ، وزيادة تدخل الولاية في التعليم . وكان يعتقد أن المشكلات التعليمية الراهنة لها جذورها التاريخية التي تتضمنها وتشرحها وتلقي الضوء عليها .

ومع هذا كان يؤمن بإيمانا شديدا بالمستقبل . ويقول عنه إنه ميدان عملنا . وكان يرى ضرورة تحقيق التقارب الاجتماعي بين الطبقات الغنية والفقيرة في التعليم بحيث يجمع أولادهم في مدرسة واحدة .

وقد ترج جهاده عندما نجح سنة ١٨٤٠ في إنشاء أول مدرسة ابتدائية عامة . ولذلك يعتبر « مان » أبو المدرسة العامة الأمريكية . وليس من الغريب أن يصدر أول قانون للتعليم الإلزامي في أمريكا سنة ١٨٥٢ في ولاية

ماساشوسكتس التى ظل سكرتيرا لمجلس التربية بها طيلة ١٢ عاما . وكان ضد التزام المدارس العامة أو تحizها للذهب دينى معين دون آخر . وكان يرى ألا تقوم المدارس بتدريس منصب معين لطائفة معينة دون أخرى . وهو ما سبب له عداوات كثيرة وصراعات عنيفة من رجال الدين والكنيسة . ومن المعروف أن المدارس الأمريكية العامة لا تقوم حاليا بتدريس الدين ولا تدخله ضمن برامجها . وإنما ترك مسئولية تعليم الدين إلى الكنيسة والأباء . وكان لآراء « مان » أثر كبير فى التطبيق التربوى والإصلاحات التربوية بالولايات المتحدة الأمريكية عندما نجح سنة ١٨٤٠ فى إنشاء أول مدرسة ابتدائية عامة كما أشرنا .

وقد عمل « مان » على تطوير إعداد المعلمين وزيادة مدة المدرسة الابتدائية . واستطاع أن يحصل على تأييد شعبي ومالى متزايد من أجل تحسين المدارس والمعلمين . وفي كتاباته غطى « مان » كل جانب تقريبا من جوانب التربية . وتعتبر كتاباته حديثة حتى فى عصرنا الراهن . ويفضل جهوده تأسست أول مدرسة لإعداد المعلمين « النورمال » فى ولاية ماساشوسكتس سنة ١٨٢٩ . وامتد أثر جهوده الذى لم يهدأ خارج ولايته إلى الولايات الأمريكية الأخرى . بل وامتد تأثيره خارج أمريكا نفسها وإلى شيلي والأرجنتين بالذات من خلال صديقه « ساراميسيو » .

٤ - هنرى بونارد (١٨١١ - ١٩٠٠)

هو أحد معاصرى هوراس مان وكان أول سكرتير لمجلس التعليم فى ولاية كونيكتيكوت الأمريكية سنة ١٨٢٩ ولما يبلغ من العمر ثلاثين عاما . وقد زار أوروبا . وكان مثل هوراس مان معجبا بالأفكار التربوية فى بروسيا . وكان أيضا كهوراس مان من أنصار فكرة المدرسة العامة . ومعظم المواد التعليمية التى جمعها من النظم التعليمية الأخرى تاريخية وصفية . وفيما بين

١٨٥٦ و ١٨٨١ كان يقوم بتحرير ونشر المجلة الأمريكية للتربية . وكانت تضم موضوعات عن التربية المقارنة . وقد حاول أن يقدم بيانات إحصائية عن النظم التعليمية المختلفة ، وكذلك بعض المعلومات التاريخية والوصفية ذات الطابع المقارن . وقد تشرب برنارد أفكار بستالونزى ، وعمل على نشرها في الولايات المتحدة الأمريكية . وأسس أول معهد للمعلمين سنة ١٨٣٩ . وعمل على تحسين إعداد معلمى المرحلة الابتدائية ، وهو يعتبر من دارسى التربية المقارنة المهمين في القرن التاسع عشر .

٥ - صابو أرنولد (١٨٢٣ - ١٨٨٨) :

هو مرب إنجليزى كان يعمل مفتشا لصاحبة الجلالة . وقد كتب أرنولد تقريرا مشهورا بعنوان (المدارس والجامعات فى أوريا) تناول فيه تطوير التعليم الثانوى فى أوريا والتعليم الثانوى الجامعى فى كل من فرنسا وإيطاليا ومدارس سويسرا وتطور مدارس ألمانيا ولاسيما التربية البروسية التى ازدهرت فى القرن التاسع عشر تحت رقابة الدولة وسيطرتها . وفي كتابه (التربية الديمقراطية) عقد مقارنة بين التربية فى فرنسا وإنجلترا . وقام بتسجيل ملاحظاته الدقيقة حول الفروق المتعلقة بشخصية الأمة وطابعها . وقد اتبع فى تقاريره الخاصة بالموضوعات التربوية التى نشرت فى ١٨٩٨ - ١٩١١ وقدم لها السير مايكل سادلر طريقة تفصيلية فى بياناتها عن النظم الأجنبية للتعليم على غرار ما قام به قبل ذلك هنرى برنارد فى مجلداته الواحد والثلاثين من صحيفة التربية الأمريكية .

وقد أتعجب كثيرا بما رأه فى أوريا . وكان أرنولد قد وجد فى فرنسا وبروسيا نظما حكومية للتعليم الثانوى والجامعة . وكان يعتقد أنهما أرقى من مثيليهما فى بلده . ونادى بضرورة تنظيم التعليم الثانوى فى إنجلترا . وكان

يعتقد أن ذلك سيؤدي بالضرورة إلى ترقى الطبقات المتوسطة في إنجلترا عن طريق التعليم . وهي نظرة ثاقبة لأرنولد لأهمية دور التعليم في إحداث الحراك الاجتماعي . وكان - وهو الذي رأى بعينه طبقة التعليم في إنجلترا - مدركاً لطالب الطبقة المتوسطة . ووجد أن العلاج يتطلب تنظيم نظام التعليم تحت إدارة الدولة من خلال نظام فعال للحكم المحلي .

ويعتبر أرنولد من الرواد المهمين بالتربية المقارنة في القرن التاسع عشر في إنجلترا، وكان لآرائه تأثير كبير على تطور النظرية التربوية وتطبيقاتها في بلده.

٦ - أوشنسكي (١٨٣٤ - ١٨٧٠) :

هو روسي ابن موظف حكومي . كان أستاذاً للقانون ، وأضطهد من القبض بسبب محاضراته عن الإصلاح الاجتماعي . فعمل بالتدريس ثم صار مفتشاً .قرأ ما كتبه المصلحون المريون من الأربعين . وحاول إدخال وتطبيق ما قرأه على المدارس التي يعمل فيها . وتخلصاً منه أرسل إلى الخارج لدراسة المؤسسات التعليمية وعمل دراسات تربوية . وقد كتب مقالات عن التربية في الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية .

ويقول هانز - وهو حجة في التربية السوفيتية - إن أوشنسكي كان مصلحاً ديمقراطياً راديكالياً . واستطاع أن يعقد مقارنات واعية عرضها بدقة وتحديد . وقد اعترف أوشنسكي بالفرق القومي . وأكد عدم إمكانية نقل التقاليد القومية التي تؤثر في التربية . ولكن مع هذا اقترح إمكانية نقل أنظمة عقلانية وفكرية من دولة لأخرى . ومن خلال تصنيفاته لنظم التعليمية وتطبيقاتها ومشكلاتها توصل إلى بعض المبادئ العامة ، ومنها قوله بأن أسلم أساس لإصلاح التعليم يتوقف على الرأي العام للشعب .

المراحلة الثانية : مرحلة القوى والعوامل الثقافية

هي المراحلة التي احتلت النصف الأول من القرن العشرين . وقد شهدت هذه الفترة نشاطاً كبيراً ، مثل ظهور دائرة المعارف التربوية التي كتبها بول مونرو في خمسة أجزاء بين عام ١٩١١ و ١٩١٣ ، و دائرة المعارف التي أعدها فوستر واطسون في أربعة أجزاء بين عام ١٩٢١ و ١٩٢٣ ، والكتاب السنوي للمعهد الدولي في التربية الذي أصدره كاندل في الفترة بين ١٩٢٥ ، ١٩٤٤ والكتاب السنوي للتربية الذي بدأه لورد برس سنة ١٩٣٢ .

ويصف هانز هذه المطبوعات بقوله : « ومهما كانت قيمة الأفكار التي تضمنتها هذه المطبوعات عن النظم الأجنبية فإن الهدف الرئيسي منها كان ذاتاً طابع نفعي عملى لإصلاح التعليم » .

ويعتبر السير ما بكل سادلر عادة مؤسس هذه المراحلة ورائدتها ، وإن كان قد سبقه ليغافير الفرنسي وتبعه على الطريق كل من فريديريك شنايدر في ألمانيا و كاندل وأوليغ في أمريكا وهانز ومالينسون ولاواريز في إنجلترا وروسللو في سويسرا . وجميعهم اهتموا بالأسس التربية والقوى والعوامل الثقافية والاجتماعية التي تستند عليها التربية في الدول المختلفة . وجميع هؤلاء اتجهوا في تفسير الاختلافات بين الظواهر التربوية إلى الملاحظات الدقيقة المضبوطة داخل النظام المدرسي وخارجـه . وكان عملهم مدفوعاً بالإتجاهات الإنسانية التحررية . ووجدوا في التربية أحسن أمل للإنسان . ووجدوا في التربية المقارنة أعظم الإمكانيات لتحسين المدرسة والمجتمع .

وتحت تأثير هؤلاء، انتقلت التربية المقارنة من مرحلة جمع المعلومات الوصفية إلى المراحلة التحليلية التفسيرية للعوامل المختلفة التي تؤثر في نظم

التعليم . ويسعى بيريداى هذه المرحلة « التنبؤ » لأن هدف الدراسات المقارنة لم يكن الإستعارة وإنما التنبؤ بدءى إمكانية لنجاح نظام التعليم فى بلد ما على أساس ملاحظة الخبرات المشابهة للدول الأخرى . وكان الإهتمام بالدراسات المقارنة في هذه الفترة لحماية الإصلاحات التعليمية والتنبؤ بما يحتمل حدوثه إذا سار الإصلاح في نفس الاتجاه الذى سار فيه فى دولة أخرى مع مراعاة اختلاف الظروف .

وستتناول ، بشئ من التفصيل ، الكلام عن كل شخصية من شخصيات هذه المرحلة التي سبقت الإشارة إليها .

ليغازيو : (١٨٣٨ - ١٩١١)

وهو عالم إحصائى فرنسي كان له مجھود قيم فى تطوير التربية المقارنة. بل إن مجھوده رغم عدم شهرته قد يفوق كثيراً أعمالاً حديثة فى الميدان. ولقد أكد أهمية المعلومات الكمية وتحليل القوى والعوامل الثقافية كمعايير أساسين للمقارنات التعليمية والتربوية . وله تقرير مشهور قدّمه إلى المعهد الدولى للإحصاءات فى دورته فى فينا سنة ١٨٩١ ويعتبر نموذجاً لعمله . وقد قدم فيه مسحاً لعشر دول أوربية . وفي كل منها قدم تاريخاً موجزاً للنظام التعليمي ومعلومات عن المدارس وإدارتها وتنظيمها وتمويلها . وأشار إلى مصادر الإحصاءات عن التعليم الابتدائى فى كل دولة . وعمل جداول لها وإن كان من الصعب المقارنة بينها لاختلاف الأساس الذى تقوم عليه من ناحية . ولأنها مقدمة من الحكومة الوطنية من ناحية أخرى .

والجزء الثاني من دراسته يتناول فيه تحليل المعلومات والمشكلات لمناهج البحث فى التربية المقارنة . وقد لفت ليغازير الإهتمام إلى حدود المقارنة

القائمة على الإحصاءات المجموعة بطرق مختلفة من جانب منظمات مختلفة . وقد أكد الصعوبة الناجمة عن اختلاف المعايير والمفاهيم الإحصائية من دولة لأخرى . وقد ساعدته هذه الجداول الإحصائية على ترتيب الدول وفقاً لمعايير تربوية . وعندما قارن قائمة الترتيب التي توصل إليها في نهاية سنة ١٨٨٠ بقائمة أخرى كان قد عملها سنة ١٨٧٣ وجد أن هناك تقدماً ملحوظاً في كل الدول التي زارها . ولكنه ذكر أن الترتيب لم يختلف أو يتغير خلال فترة عقدين من الزمان . وقد جاء في ترتيبه الدول الإسكندنافية في المقدمة بليها مباشرة ألمانيا وسويسرا . أما الدول المنخفضة في الترتيب فكانت فرنسا وبلجيكا إذ كانت في المقام الثالث . وقد حاول ليفارزير أن يربط بين المفارقات التربوية وبين القوى والعوامل القومية . واختبر أولى العلاقة الإحصائية بين الطابع الديني للدولة وما تقدمه من تعليم ابتدائي . وكانت العلاقة التي توصل إليها أن الديانة البروتستانتية واليهودية ترتبط بمستوى عالٍ من الالتحاق المدرسي ، والديانة الكاثوليكية والأرثوذكسية اليونانية والإسلام ترتبط بأرقام منخفضة بدرجة كبيرة . وربما كانت مثل هذه المقارنات الزائفية أساساً ما أشيع من أفكار خاطئة عن انخفاض التعليم في المجتمع الإسلامي ، وأن الدين مسئول عن تخلف المسلمين . وهو رأي ردده هائز فيما بعد أيضاً . وعلى كل حال فقد أشار ليفارزير إلى أن الدين ليس هو العامل الوحيد المؤثر . ولذلك نجده ينتقل إلى دراسة العلاقة بين العنصر أو السلالة والمناخ من ناحية والتعليم الابتدائي من ناحية أخرى . وقد وجد أن كل الدول الأوروبية شمال الألب باستثناء روسيا كانت فيها نسبة عدد التلاميذ إلى السكان تزيد عن ١ : ٧ مثلها مثل الدول الأمريكية الواقعة على نفس المسافة التي تقع عليها دول وسط أوروبا بالنسبة خط الاستواء . وأشار إلى أن دول أمريكا اللاتينية وهي دول كان من الممكن أن تكون على درجة من النمو السياسي مماثلة لدول الشمال

كانت نسبها التربوية منخفضة ، وقد أرجع هذا الإنخفاض إلى المناخ . أما بالنسبة للسويد وفنلندا فقد ذهب إلى أنها دول تغلبت على الظروف المناخية غير المواتية بفضل التأثير الفعال للعامل الديني . وفي تناوله لعامل الجنس أو العنصر أو السلالة كعامل تفسيري وجد ليغازير أن الشعوب المسماة بالتيبوتوثية يبدو أنها بصفة عامة أكثر الشعوب تقدما في التعليم الإبتدائي . وقد أشار إلى أن عامل الجنس أو السلالة يمكن أيضاً أن يفسر السيادة النسبية للأقليم الشمالي الشرقي في فرنسا على المناطق الأخرى .

وقد أشار ليغازير أيضاً إلى العامل السياسي كعامل مؤثر على التعليم في الشعوب المختلفة . ومع ثبيت عامل الجنس والدين وجد أن الدول الديمقراطيّة أظهرت إهتماماً أكثر بالتعليم العام إذا ما قورنت بالدول الإستبدادية . وفي رأيه أن العامل السياسي يمكن أن يكون سبباً في وجود عوامل أخرى قوية . وضرب لذلك مثلاً بالسويد كبلد قامت الملكية المطلقة فيها بالعمل على نشر التعليم العام تحت تأثير العامل الديني . ومن ناحية أخرى أشار إلى جمهوريات أمريكا تحت الإستوانية كمثال على الدول التي تشتهر فيها عدة عوامل منها المناخ والجنس وعلم الإستقرار السياسي والمؤسسات الاجتماعية في إعاقة النمو التربوي بها . ويعرف ليغازير بأن أي عامل من هذه بالعوامل لا يعمل بمفرده مستقلاً عن العوامل الأخرى . فكل العوامل التي أشار إليها عوامل دينامية حية سواء في علاقتها مع بعضها البعض أو في علاقتها مع التطور التعليمي . وربما كان ليغازير تأثير على هانز الذي سنجد لديه تطويراً كبيراً لفكرة العوامل كما سنرى فيما بعد .

السير مايكيل سادلر : (١٨٦١ - ١٩٤٣)

هو مرب إنجليزي كان يؤمن بأن النظم القومية للتعليم لها طابعها

الخاص ولا يمكن نقلها من مكان لأخر ، وفي ذلك يقول سادлер إقتباسه المشهور :

« ينبغي عند دراسة نظم التعليم الأجنبية ألا ننسى أن الأشياء الموجودة خارج المدرسة قد تكون أكثر أهمية من الأشياء الموجودة في داخلها . بل إنها تحكم فيها وتفسرها . إننا لا نستطيع أن نجحول بين النظم التعليمية في العالم كطفل يلهم في حديقة غناه ويقطف زهرة من هنا وورقة من هناك ثم نتوقع بعد ذلك أننا إذا غرسنا ما جمعناه في تربة بلادنا نحصل على نبات حي . إن نظام التعليم القومي شيء حي وهو ثمرة النضال الذي غمره النسيان » .

لقد اعتقد سادлер بأن عظمة النظم التعليمية تتمثل في روحها الحية وطابعها التميز ، وكان عمله استمرا لعمل ماثيو أرنولد . فقد قامت وزارة التربية في إنجلترا سنة ١٨٩٥ بإنشاء إدارة للتقارير والبحوث الخاصة وعين سادлер مديرًا لها . وأصدرت هذه الإدارة عدة تقارير عن التربية في بعض البلاد الأوربية . ثم حدث أن تحول الإهتمام في إنجلترا نحو دراسة نظم التعليم في دول الكومنولث أو الدول ذات الاقتصاد المشترك . وكتب تقريراً عن التعليم في هذه البلاد منها كندا وأستراليا وجزر الهند الغربية وسيلان ومالطة . وظهر كذلك مجلدان عظيمان عن التربية في الولايات المتحدة الأمريكية كتب سادлер في أحدهما مقالين : أحدهما يقارن فيه المثل والأهداف التربوية في كل من ألمانيا وأمريكا والثانية عن تعليم الزنوج في أمريكا .

يعتبر سادлер من الشخصيات البارزة في التربية المقارنة في هذه الفترة . وتكون عظمته في أنه أضاف البعد الاجتماعي إلى جانب البعد التاريخي الذي أشار إليه من سبقه من رواد الأوائل من دارسي التربية المقارنة .

وقد ظلت معظم الدراسات في التربية المقارنة طيلة النصف الأول من القرن العشرين تسير على غرار ما رسمه سادлер مما يدل على تأثيره العميق على دارسي التربية المقارنة طيلة هذه الفترة .

٣ - فريديريك شنايدر :

كان مدير معهد التربية المقارنة بسالزبورج . وهو أحد رواد التربية المقارنة الناطقين بالألمانية . وقد بدأ كتاباته في التربية المقارنة بكولونيا سنة ١٩٣٠ بتحرير المجلة الدولية للتربية في أربع لغات .

وفي آخر كتاب له بالألمانية وهو الذي نشر سنة ١٩٤٧ . تناول بشكل منظم الجوانب المختلفة للتربية المقارنة . وقد اتبع المنهج التاريخي في معالجته للمشكلات التربوية في كثير من البلاد . وقسم مادته العلمية تبعاً للعوامل التي أثرت في نظرية التربية وتطبيقاتها إلى ما يأتي : شخصية الأمة والموقع الجغرافي والثقافة والعلوم والفلسفة والحياة الاقتصادية والسياسية والدين والتاريخ والمؤثرات الأجنبية والتطور الطبيعي للمارسات التربوية .

ويعتبر شنايدر من الشخصيات البارزة في ميدان التربية المقارنة في القرن العشرين . ويعتبر كتاباته من الكتابات الهامة المقارنة لاعتمادها على مادة علمية غنية سواء كانت تاريخية أم ميدانية .

ويقول شنايدر إن أهم ميزة للتربية المقارنة هي استخدام الطريقة المقارنة، فكل موضوع في ميدان التربية سواء، كان نظرية تربوية أو نظاماً تعليمياً يمكن أن يبحث بالطريقة المقارنة . وهي الطريقة التي توضح الحقائق وأوجه الاختلاف بين ظاهرتين أو أكثر . ويشير شنايدر إلى ضرورة وجود عوامل

مشتركة بين الظواهر موضوع المقارنة لأنه لا يجوز مقارنة ظواهر تباينا تماما.

٣ - إسحاق كاندل : (١٨٨١ - ١٩٦٥)

وهو من أشهر رجال التربية المقارنة . ولد في رومانيا سنة ١٨٨١ . وهو يهودي الأصل . وتعلم في إنجلترا في جامعة مانشستر ثم انتقل إلى العمل في أمريكا . وفيما بين عام ١٩٢٤ و ١٩٤٤ كان يعمل محراً للكتاب السنوي في التربية الذي كان ينشره المعهد الدولي . وكان كاندل في نفس الوقت أستاذاً بكلية المعلمين بجامعة كولومبيا . واستقال من هذه الوظيفة الأخيرة سنة ١٩٤٦ . وحتى وفاته سنة ١٩٦٥ نشر العديد من الكتب والمقالات التي أغنت ميدان التربية المقارنة وأصبحت من مصادرها الهامة . وكان كاندل يرى أن وظيفة التربية المقارنة ليست المعاضة بين النظم التعليمية أو تحديد أيها أحسن . إن القيمة الحقيقة للتربية المقارنة هي إغناه وإخضاب أفكارنا وتفكيرنا .

وكان كاندل لا يكتفى بالوصف وإنما بالتفسير والشرح . وكان يهتم بشرح العوامل التي تسبب حدوث ظاهرة تعليمية ما ، أو خصائص تربية معينة . وقد نظر كاندل إلى الثقافات التي درسها من منظور تاريخي وحاول أن يؤكد الطابع القومي لكل منها .

وقد أشار كاندل إلى ما أحس به بصورة متزايدة بأن مناهج التربية المقارنة في حاجة إلى تطوير . وأشار إلى ما يفهم منه أنه لا توجد طريقة علمية أحسن وأجدى من الطريقة التي استخدمها . وذكر أن أولئك الذين يهتمون بالبحث عن طرق أحسن ومناهج أفضل للتربية المقارنة هم في الواقع

مهتمون بإرساء المكانة المحترمة للتربية المقارنة كعلم أكاديمي أكثر من اهتمامهم بالوصول إلى تحقيق الأهداف المنشودة من التربية المقارنة .

وقد أكد كاندل في منهجه المقارن أن هناك قوى معينة سياسية وإجتماعية وثقافية تحدد طابع النظم القومية للتعليم . وكان اهتمامه منصبا على تحليل الأسباب المسئولة عن تحديد هذه النظم . وقد رد بحثة أخرى العبارة المشهورة لسادرل : إن ما يحدث خارج المدرسة يحدد ما يحدث بداخلها بل قد يكون أهم منه .

وكان كاندل مهتما بدراسة أوجه الاختلاف بين النظم التعليمية واختلافها في تناولها للمشكلات التعليمية والحلول التي تتبعها لمعالجتها . لكنه في نفس الوقت كان يهدف من وراء ذلك إلى اكتشاف المبادئ التي تحكم في النظم القومية للتعليم .

وقد أشار كازامياس وماسيلاس في كتابهما « التقليد والتغيير في التربية » إلى أن منهج « كاندل » المقارن يتميز بثلاثة أساس رئيسي :

الأساس الأول : هو أساس وصفى وهو نقطة أساسية في منهج كاندل لأن توافر المعلومات شرط ضروري لإصدار الأحكام وعقد المقارنات . وقد اتبع كل دارسى التربية المقارنة هذا الأساس الذى تميز به منهج كاندل .

الأساس الثانى : هو الأساس التاريخي الوظيفى . فالحقائق وحدها ليست كافية وإنما يجب أن نبحث عن الأسباب المسئولة عن إيجادها لتفسير هذه الحقائق . ولذلك تصبح الجذر التاريخية مهمة لالقاء الضوء

عليها. ويجب أن يتعدد استخدام العرض التاريخي بأن تكون وظيفته الشرح والتفسير .

الأساس الثالث : هو الأساس النفعي العام لأن كاندل كان مهتما بدرجة كبيرة بتطوير التربية في جميع أنحاء العالم . ولذلك كان يستهدف منهجه خدمة التربية في أي بقعة من بقاع الأرض . وقد أدى ذلك إلى أن كاندل كان يتبنى مجموعة من القيم مثل اعتقاده بأن النظم الديمقراطيّة للتربية أحسن من غيرها وأن المركزية سيئة وأن التربية يجب أن تستهدف النمو الكامل لشخصية الفرد والإيمان بالتقدم والمسؤولية الفردية .

ويقول كاندل إن منهج التربية المقارنة يتعدد بالغرض المنشود من الدراسة . فإذا كان الهدف هو معرفة شئ عن نظام تعليمي فإن الوصف بدون شرح أو توضيح قد يكون كافيا . ولكن مثل هذا الوصف من وجهة النظر المقارنة يكون محدودا لكنه خطوة رئيسية أولية في طريقة الدراسة . إن من الضروري على دارس أي نظام تعليمي أن يتعمق في البحث . ووظيفته أن يدرس القوى التي تحدد هذا النظام وما هي الأسباب المسئولة عن أوجه الشبه والإختلاف في نظامين تعليميين أو أكثر ؟ وكيف يتناول النظام التعليمي حل المشكلات التي تواجه نظما تعليمية أخرى ؟ وهكذا . ومثل هذه الأمثلة لن يجد إجابة لها من مجرد المعلومات التي تصف النظام التعليمي الذي يدرسه . بل ولن يتذوق ما هو أطيب نتاج للدراسة المقارنة ومعنى به القدرة على تحليل نظامه التعليمي وإضافة شئ جديد إلى الفلسفة التي يستند عليها . وقد حدد كاندل مجموعة من العوامل هي القومية والأيديولوجية السياسية والتطور التاريخي كعوامل مؤثرة في النظم التعليمية .

وقد كان منهج كاندل تأثير كبير على دارسي التربية المقارنة والباحثين فيها واتبعه كثيرون منهم هائز وغيره . ومع هذا فإن كازمياس وزميله يعتقدان أن هناك إنتقادات يمكن أن توجه إلى منهج كاندل ، من أهمها أن كاندل أهمل كلية نتائج العلوم الاجتماعية بتعليقه أهمية كبرى على الدور الذي تلعبه الدول في التربية . ذلك لأن تربية الأطفال هي ظاهرة أكثر تعقيداً من ذلك .

والنقد الثاني الذي يوجه إلى كاندل هو تعميماته عن الطابع القومي ، مثل تعميمه بأن الرجل الفرنسي هو رجل الأفكار . وربما كان هذا ليس صحيحاً دائماً . ولا يستند كاندل إلى أدلة كافية لتدعم تعميماته . ثم ان ربطه بين الطابع القومي وبعض الخصائص التربوية في بلد معين أمر موضع تأوه كبير عن مدى صحته . ومع تقديرنا الكامل لأهمية الدور الذي لعبه كاندل في التربية المقارنة فإنه يجب ألا ننساق وراء المبالغات التي تخفي وراءها التعصب الديني لبعض دارسي التربية المقارنة من أمثال نوح وإكستاين في تلقيبه بـ « أبي التربية المقارنة » .

٥ - نيكولا هائز : (١٨٨٨ - ١٩٦٩)

هو أحد رواد التربية المقارنة ولد سنة ١٨٨٨ . ويعتبر تابعاً لكاندل وأحد العارفين بال التربية السوفيتية التي كتب عنها الشئ الكثير . فقد كان هو نفسه من أصل روسي وعمل بال التربية والتعليم هناك . وقد اعترف هائز بأنه مدين لكاندل الذي أكد أهمية المنهج التاريخي في التربية المقارنة ، مع أن كاندل لم يصل في تحليل العوامل التي توصل إليها بنفس التفصيل الذي نجده لدى هائز . وقد إعترف هائز أيضاً بأنه مدين لشنайдر الذي تناول دراسة التربية المقارنة على أساس العوامل المؤثرة . وقد إعتبر هائز أن الخطوات الرئيسية للتربية المقارنة تمثل في دراسة كل نظام قومي للتعليم على حدة في

إطاره التاريخي وارتباطه الوثيق بالطابع القومي والثقافة القومية ، وكذلك جمع المعلومات عن النظم القائمة للتعليم في الدول المختلفة . بيد أن هانز أثار اعتراضه على جمع البيانات الإحصائية على أساس اختلاف معايير جمع هذه البيانات في الدول المختلفة واختلاف المصطلحات والتصنيفات وطريقة جمع الإحصائيات من الدول . وترتكز نظرية هانز حول نقطة هامة هي أن النظم القومية للتعليم تمثل التعبير الخارجي للنمط القومي وشخصية الأمة ، شأنها في ذلك شأن الدساتير القومية والأداب والفنون . بمعنى أنها تكشف عن شيء مميز للشعب الذي نبتت فيه . ولتفسير الأسباب في وجود النظم التعليمية بالنحو الذي هي عليه كان من الضروري تحليل العوامل المسئولة من الناحية التاريخية عن خلق أمم مختلفة وإحداث الفروق بين الشعوب ونظمها التعليمية . ومن ثم كان علينا أن نسعى لتحديد الأسس التي ترتكز عليها النظم القومية للتعليم .

وقد أشار هانز إلى العوامل التي تعمل على تكوين الأمة المثالبة ربما بتأثير من فكرة هيجل عن الأمة التي اعتبر أن أحسن نموذج لها هو أن تكون من قومية واحدة . وقد حدد هانز (Hans : p. 9) خمسة عوامل لهذه الأمة المثالبة هي :

- (١) وحدة الجنس .
- (٢) وحدة الدين .
- (٣) وحدة اللغة .
- (٤) وحدة الأرض .
- (٥) السيادة السياسية .

وقد ذهب هانز إلى أن نقص أحد هذه العوامل لا يترتب عليه خطر أو تهديد للوحدة القومية . بلجيكا مثلا بها لفتان قوميتان هما الفرنسية والفلمنكية ، وسويسرا يفتقر شعبيها إلى وحدة اللغة والدين معا .

إن شخصية الأمة هي نتيجة تفاعل العوامل التاريخية والجغرافية والدينية واللغوية والسلالية . ولابد للنظم القومية للتعليم أن تتأثر بهذه العوامل . ولابد لها أيضاً أن تتد بجذورها إلى الماضي السحيق حتى ولو كانت هذه النظم وليدة حكومات ثورية أقامتها عن قصر لتطوير وإصلاح النمط الموروث للأمة أو الشعب . ذلك لأن تراث الماضي للشعوب يصعب التغلب أو القضاء عليه بسرعة . بل إن اشد الحركات الثورية عنفاً كان عليها أن تكيف مبادئها وأفكارها الجديدة للظروف التاريخية والحضارية القائمة . وعلى هذا فإن النظم القومية للتعليم تضرب بجذورها في أغوار الماضي البعيد وتصل بذلك بالحاضر والمستقبل معاً .

ويعتقد هانز أن ماضي النظم القومية قد تشكل في الغالب نتيجة عوامل مشتركة بين كثير من الأمم . لذلك فإن مشكلات التربية في البلاد المختلفة متماثلة . كما أن المبادئ التي توجه حلولها يمكن مقارنتها بل وتوحيدها . ويقول هانز إن الدراسة التحليلية لهذه العوامل من الناحية التاريخية ومقارنة الحلول المستخدمة لمواجهة المشكلات الناجمة هي الهدف الرئيسي للتربية المقارنة . وإن تطبيق نتائج هذه الدراسات خارج مجال التربية المقارنة بمعناها الصعب يقع من الناحية النظرية في نطاق فلسفة التربية كما يقع من الناحية العملية في نطاق إدارة وتنظيم التعليم .

وقد توصل هانز في النهاية إلى ثلاثة مجموعات من العوامل كان لها دور في تحديد نظم التربية والتعليم التي درسها . هذه العوامل هي :

(أ) العوامل الطبيعية وتشمل: الجنس واللغة والبيئة بمناخها وإقتصادياتها .

(ب) العوامل الدينية وتشمل : الكاثوليكية والإنجليكانية والبيوريانية .

(ج) العوامل العلمانية وتشمل : الإنسانية والاشراكية والقومية .

وقد حاول هانز ، كما فعل كاندل من قبل ، البحث عن الأسباب التي تفسر الظواهر التعليمية . ومع أن منهج هانز هو منهج تحليلي شامل إلا أن هناك بعض النقد الذي وجه إليه . فهو لز مثلاً يعتبر هانز من أتباع المدرسة الوصفية التي أسسها كاندل وشنайдر . بيد أن هانز في نظر هوبلز لم يكن مجرد شارح وصفى وإنما كان يبحث عن الأسباب والعوامل المستولة . وكان اهتمامه بتأثير قوة الأفكار أكثر من اهتمامه بالإحصاءات . ويقول سيريجليانو (Cirigliano : p. 18) إن العوامل التي شرحها هانز تبين لنا لماذا ، لكنها لا تقول لنا بالضبط كم أو مدى هذا التأثير . بمعنى أن هذه العوامل لا تقيس وإنما يمكن أن تشرح أي شيء . لكن هذا لا يقلل من الأهمية العلمية لهانز والمكانة المرموقة التي يمثلها في ميدان التربية المقارنة .

٦ - روبرت أوليغ : Ulich

هو ألماني الأصل ولد سنة ١٨٩٠ . وذهب إلى أمريكا سنة ١٩٣٤ ليعلم أستاذًا للتربية في جامعة هارفارد . وهو من المتحمسين للميزات العظيمة لنظام التعليم الأمريكي وضرورة تحسينه باهتمامه بالجانب العقلي للعملية التربوية . وهو يتشابه مع المري الأمريكي هتشنسن في كثير من الأمور والأفكار .

وكان أوليغ مهتماً بالجانب التاريخي في الدراسة المقارنة . وقد اعتبر أن دراسة التربية هي دراسة للإنسان في محاولات لتحسين ظروف معيشته ومواجهة التغيرات المستمرة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تهدده أو قد تعرض حياته للأخطار .

ويعتقد أوليغ أنه لابد من توافر عناصر مشتركة بين الأشياء موضوع المقارنة حتى يمكن التوصل إلى مقارنات صحيحة . ومن هنا اقتصر أوليغ في مقارنته على الدول التي توجد بينها أرضية ثقافية مشتركة . وقد اعتبر العوامل التاريخية قوى فوق طبيعية شكلت الصورة العامة للتعليم . واعتبر الثقافة القومية بثابة المر الذي يجب على هذه الدول أن تعبره . ومن هنا كان إيمانه بأهمية العوامل التاريخية كأساس للمقارنة .

٧ - فونون مالينسون : Mallinson :

كان أستاذ التربية المقارنة بجامعة ريدنج بإنجلترا . وهو عالم لغات ماهر كتب مؤلفات عده عن علم النفس وتدرس اللغات الحديثة وعن التربية المقارنة . ويعتبر مالينسون من العارفين جيداً بالتربية في أوروبا الغربية ولاسيما بلجيكا ، بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي سابقاً . ويعتبر مالينسون من أتباع مدرسة كاندل وهانز وشنайдر . وهو يولي اهتماماً كبيراً للتنصيلات التاريخية . وبهتم أيضاً في تفسير الحركات التي تلقى الضوء على التربية . فهو يرى مثلاً التربية على ما يبدو في ضوء حركات عامة على مدى زمني كبير كتفسيره للقرن التاسع عشر ، وهو قرن الثورة الصناعية وما ترتب عليها من خلق الحاجة إلى أفراد المتعلمين . ويتميز منهجه مالينسون أيضاً بأنه يتناول التطورات الحديثة للبلد الذي يدرسه كما حدث في طبعة كتاب الثانية عندما أضاف الإصلاحات التعليمية في كل من فرنسا والإتحاد السوفيتي . على أن لم منهجه يتمركز حول فكرته عن « النسط القومي » وتأثيرها على تشكيل الطابع القومي للتعليم . ويقول مالينسون إن هناك اتفاقاً على أن الهدف من التربية هو إعداد المواطن للحياة الديمقراطية . بيد أن هذا المفهوم يختلف من بلد إلى بلد . لأن كل بلد تفسره

بما يساعدها على بناء نفطها القومي . ويرى مالينسون أن شخصية الأمة أو نفطها القومي هو الذي يشكل آمالها وأهدافها ومؤسساتها الاجتماعية والسياسية والثقافية . ويدلل مالينسون على وجهة نظره بأمثلة كثيرة من الشعب البلجيكي . ويقابل بين النمط القومي الألماني والإيطالي مشيرا إلى أنه السبب وراء النجاح الذي حققه هتلر والفشل الذي منى به موسوليني . ولكن ماذا يقصد مالينسون بالطابع أو النمط القومي ؟ للإجابة على هذا السؤال يجب أن نذكر أربعة مكونات أساسية هي الوراثة والبيئة والتراث الاجتماعي وال التربية . ومن الواقع أنه بهذا يتشابه مع هائز بدرجة كبيرة . ويرى مالينسون أنه من الممكن حدوث تغيير بطيء في الطابع القومي نتيجة عدة عوامل من أهمها :

- ١ - منافسة المجموعات الأكثر تقدمية ، ومن ثم الصراع من أجل البقاء القومي .
- ٢ - الإكتشافات العلمية .
- ٣ - تقديم معتقدات جديدة وتقبلها تدريجيا .
- ٤ - التربية بها من تأثير غير مباشر من حيث إنها تعمل وتؤثر على النوعية الفعلية للمجموعة .

بيد أنه يرى أن مثل هذا التغير يحدث ببطء . بل إنه يحذر أن محاولة استخدام التربية عمدا لتغيير الإطار الثقافي القائم الذي يخدمه النظام التربوي محكوم عليها بالفشل مالم يكن هذا التغيير بطيئا تدريجيا ومتمشيا مع النمط القومي . وهو يشير إلى حذر الفرنسيين من الإصلاحات التربوية . وأن هذا الخذر ضروري ل يجعل التغيير متمشيا مع الآمال القومية . وكذلك فإن النجاح الذي حققه الشيوعيون في كل من الاتحاد السوفيتي سابقا والصين يعزى

إلى اتباعهم لسياسة طويلة المدى واعتبارهم للأوجه المختلفة للننمط القومى . وعلى هذا فإن مالينسون يرى أن التربية لا تحدث التغيير المنشود إلا على مدى طويل من الزمن (Mallinson. pp. 1-9).

٣٧ - جوزيف لاواريز : Lauwers

شغل كرسى أستاذ التربية المقارنة فى جامعة لندن منذ سنة ١٩٤٧ حتى سنة ١٩٧٠ عندما اعتزل عمله فى المجلترا . ورحل ليعمل مديرًا لمعهد التربية فى هاليفاكس فى كندا . وهو معاصر لكل من هانز ومالينسون . وكان يؤمن بأن على رجال التربية أن يعملوا على تنمية التفاهم العالمى .

وقد لعب دورا هاما فى إثارة التفكير فى التربية المقارنة . وأشار إلى الحاجة إلى جمع مادة دقيقة على المستوى العالمى من أجل تسهيل المقارنة . وقد عبر عن عدم رضائه عن مفهوم الطابع أو الننمط القومى لكنه أشار إلى إمكانية تحديد مجموعة من التقاليد القومية نابعة من الإتجاه الفلسفى للشعب .

وهو يعتقد أن منهج « الننمط القومى » له قيمة فى الكشف عن الحقائق والتفسير على الرغم من أن هذا المنهج فيه نقاط ضعف من الناحية النظرية . وهو يعتقد أنه من الممكن خفض العناصر المكونة أو التى يجب أخذها فى الإعتبار . ويرى لاواريز أن الطريقة أو الأسلوب الأكثر مناسبة هو أسلوب التقاليد الفلسفية مادام معظم دارسى التربية المقارنة قد استخدموها بصورة ما المنهج الفلسفى .

وقد أكد لاواريز الدور الذى لعبته القومية فى تقديم الخدمات التربوية والتعليمية على نطاق واسع . وأشار أيضًا إلى عوامل أخرى عالمية مثل التجارة والتصنيع ، وهو ما يعكس تمحسه لفكرة الدولة . وهو يؤمن بأهمية

إتجاه المجتمع نحو التربية . وهو يرى أن هناك أنماطاً قومية في الفلسفة أو أساليب مختلف للجدل الفلسفى مثل البراجماتية الأمريكية والماثالية الألمانية والعقلانية الفرنسية والتجريبية الإنجليزية والمادية الجدلية للاتحاد السوفيتى (سابقاً) . وهو يعتقد أن التوصل إلى الألوان الفكرية السائدة في الثقافة يمكن أن يربط بينها وبين كل جانب من التنظيم التربوى في تلك الثقافة ، بما في ذلك نوع المناهج المدرسية وتنظيمات المدارس وطرق التدريس المستخدمة. ومثل هذا المنهج كما يعتقد لاواريز يؤدى إلى المقارنة التي لها معنى ويؤدى أيضاً للتبني بما يمكن أن يحدث في المستقبل تبعاً لطريقة الشعب في التفكير ومن ثم طريقة عمله للأشياء . (Lauwers. pp 281 - 289). و يتميز المنهج الفلسفى للواريز عن منهج النمط القومى بأنه أكثر تحديداً لاقتصراره على عنصر رئيسي واحد هو الإيدولوجيا ، بدلاً من عدة عناصر مكونة لمنهج النمط القومى، و يتميز أيضاً بأنه أكثر وضواحاً .

وقد تعلمذ كاتب هذه السطور على بد لاواريز في دراسته العليا عندما كان يدرس للدكتوراه في جامعة لندن . وكان لاواريز أستاذ المشرف عليه . وكان سيمinar الدراسات العليا يضم آنذاك إلى جانب لاواريز كلاً من هائز في آخر أيامه وكنج وهولمز وكلهم من نجوم التربية المقارنة اللامعين .

المراحلة الثالثة : مرحلة المنهجية العلمية

تحميز هذه المرحلة بدراسة التربية المقارنة على أساس منهجى علمى واستخدام الأسلوب العلمى و منهاجه فى الدراسات المقارنة . ويعتبر آرثر موهلمان رائد هذه المرحلة ، وتبعد كل من جورج بيريداى فى أمريكا وبريان هولمز وإدموند كنج فى إنجلترا . وستتناول الكلام عن كل منهم بشئ من التفصيل .
١ - آرثر موهلمان Moehlman - المجالات الثقافية والإطار

النظري :

هو أستاذ التاريخ والفلسفة والتربية المقارنة بجامعة تكساس بالولايات المتحدة الأمريكية ، وله مؤلفات في التربية المقارنة والنظم التعليمية منها التربية المقارنة (١٩٥٢) والنظم التعليمية المقارنة (١٩٦٣) .

ويتركز اهتمام موهلمان حول تصنيفه للمشكلات التعليمية وتحليل النظم التعليمية على أساس إطار أو نموذج نظري .

ويرى موهلمان أن فهم النظم التعليمية يتطلب تعاون علماء كثيرون في مجالات متعددة مترابطة بعضها بعض . وهذا التعاون في نظره مطلوب لمساعدة باحث التربية المقارنة في بحوثه وتحليل المشكلات التعليمية الرئيسية للنظم المختلفة .

وهو يعتقد أن أي نظام تعليمي هو نسيج مركب يمتد بجذوره إلى الثقافة التأصلة لشعبه . ومن ثم كان على باحث التربية المقارنة أن يستخدم كلًا من الطريقة الثقافية وطريقة الموضوعات . ويقصد بالطريقة الثقافية دراسة المجتمع الذي نشأ فيه النظام التعليمي من حيث إن هذا النظام هو وليد المجتمع بشقاقته الأصلية . ويقصد بطريقة الموضوعات دراسة الموضوعات والمشكلات التي تتصل بالنظام التعليمي .

ويؤكد موهلمان أن على دارس التربية المقارنة أن يتخذ لنفسه إطاراً نظرياً يستخدمه في دراسته وتحليله للنظام التعليمي . وأن مثل هذا الإطار ينبغي أن يكون مناسباً للتحليل النظم للاتجاهات المعاصرة للنظام وللعوامل البعيدة المدى كالتكنولوجيا والعلوم والعوامل الاقتصادية والفنية . وهو يرى أن مثل هذا الإطار المزدوج يساعد على عمل موازنة بين الأدلة والبراهين

التجربية الحالية وبين التأثير المستمر للقيم الثقافية .

ويخلص موهلمان من ذلك إلى الإشارة إلى الحاجة إلى ما سماه بقانون الشكل أو التركيب Law of Form or Morphology الذي يساعدنا على دراسة التربية في شكلها الراهن بل وفي تطورها التاريخي (Moehlman : pp. 1-9). وهو يقتبس على سبيل المثال (النموذج التكعيبي) . لهرسكونفيتش

Herskovits الذي يتضمن العناصر التالية :

- (أ) الثقافة المادية وظاهرها التكنولوجية .
- (ب) المؤسسات الاجتماعية ، وتشمل المظمات الاجتماعية والتربية والتركيب السياسي .
- (ج) الفرد والكون ويشمل المعتقدات وال المقدسات .
- (د) الفنون الجمالية وتشمل الفنون الشعبية والزخرفية والموسيقى والرقص .
- (هـ) اللغة .

ويرى موهلمان أن أحسن إطار نموذجي مرغوب فيه يتمثل في تجميع هذه العناصر الوثيقة ذات المدى البعيد ، والتي تمثل حركة البشرية في دورتها الزمانية والمكانية وعملية تطبيعها الثقافي المستمرة .

وهو يرى أن مثل هذا الإطار يسمح بالتحليل النظم للنظم التعليمية لامجرد وصفها . وهو يعتقد أن أعظم ما يجنبه الإنسان في التربية المقارنة هو اكتشاف النظم التعليمية في مختلف الثقافات .

ويبدو أن ما يقدمه لنا موهلمان على أنه إطار نظري ليس أكثر من مجرد تصنيف أو توصيف لمجموعة من العوامل التي قد تبدو أحياناً أنها غير مرتبطة . وإلى جانب هذا فإنه من الصعب تطبيق مثل هذا الإطار في الواقع .

وهناك قائمة قليلة عندما تنتصر على تصنيف المشكلات في قائمة تضم مجموعة من العوامل المرتبطة بعيدة المدى .

ولكن على الرغم من هذه الإنتقادات فإن موهلمان يعتبر رائد المدرسة المعاصرة للتربية المقارنة « المدرسة المنهجية » . وهو بهذا يختلف عن كاندل وهانز ومالينسون ولاواريز . إذ أنه خلافاً لهم ركز على ضرورة استخدام الإطار النظري من أجل الدراسة العلمية المقارنة للنظم التعليمية . وهي الفكرة الأساسية التي ترتكز عليها دراسة التربية المقارنة في مراحلها الراهنة ، وهو بهذا يكون قد خطأ بالتجربة المقارنة خطوة إلى الأمام لجعل منها أكثر جدية وفعالية .

٢ - جورج بيريداي : منهج الخطوات الأربع :

ولد بيريداي من أصل بولندي سنة ١٩٢٠ . وحارب مع القوات البولندية التي كانت موجودة في بريطانيا في الحرب العالمية الثانية . وقد درس التاريخ في جامعة إكسفورد بإنجلترا . وحصل على الدكتوراه في الفلسفة من جامعة هارفارد . وهو يعمل أستاذًا للتربية المقارنة في كلية المعلمين بجامعة كولومبيا بنيويورك . وحاضر في جامعتي موسكو وطوبكين . وله مؤلفات عده في التربية المقارنة . وفي كتابه : « الطريقة المقارنة في التربية » (١٩٦٤) عبر عن رأيه في أغراض التربية المقارنة والطريقة التي تدرس بها . ويرى بيريداي كما سبق أن أشرنا أن ميدان التربية المقارنة يقسم إلى نوعين :

(أ) الدراسات المجالية أو المنطقية . Area Studies

(ب) الدراسات المقارنة . Comparative Studies

الدراسات المجالية :

يقصد بها دراسة منطقة صغيرة . وقد تتسع لتشمل قارة بأكملها . وهى تكون المتطلبات الأساسية الأولية التى لا غنى عنها للدراسة التحليلية المقارنة . وهذه الدراسات مهمتها تدريب العاملين فى التربية المقارنة وإعداد الباحثين فيها . وهنا يجب أن نذكر أنه لابد أن يتوازف لهؤلاء الباحثين ثلاثة أمور .

- ١ - معرفة لغة المنطقة التى يدرسونها . وربما يمكن الإستعاضة عن ذلك بمتلجم أو كتب مترجمة ولكنها بذائق لاتقل فى أهميتها وفاعليتها عن معرفة اللغة نفسها .
- ٢ - الإقامة فى المنطقة موضوع الدراسة . وربما يمكن الإستعاضة عن ذلك بما يتوازف من مواد مكتوبة لكنها لا تدانى الأولى فى فاعليتها .
- ٣ - الملاحظة المستمرة للنظام مع مراعاة التحكم فى التعصب أو التحييز الثقافى للباحث . وعليه أن يتسم بالحياد والموضوعية فى ملاحظاته .

الدراسات المقاومة :

تعنى ببلاد كثيرة ومناطق متعددة . ويقول بيريداي إنه يمكن تقسيم كلا النوعين من الدراسات المجالية والدراسات المقارنة إلى أجزاء أو أقسام أخرى . ومن الواضح تداخل كلا النوعين من الدراسة بحيث يصعب وضع خط يفصل بينهما . وقد أشرنا من قبل إلى انتقادنا لهذا التقسيم الذى وصفه سبولتون بأنه مقتبس من علم الجغرافيا . وعلى كل حال فإن هذا التقسيم يتمشى مع الخطوط الأربع التى حددتها بيريداي للدراسات المقارنة وهى :

أولاً - الوصف : Description

يقول بيريداي إنه من الممكن أن يقتصر الوصف على بلد واحد . أما فى حالة مقارنة بلدان أو أكثر فإن الوصف يكون فى المرحلة الأولى . وهذا

الوصف يكون معنباً بالمعلومات التربوية فقط محاولاً الإجابة عن السؤال :
كيف ؟ ويتطلب الوصف عدة أمور :

- ١ - قراءات واسعة عريضة على أساس المصادر الأولية مثل مشاهدات العيان والتقارير وتسجيلات السابقين وغيرها .
- ٢ - زيارة النظام التعليمي نفسه . وقد يكون ميسوراً إذا توافر المال اللازم لهذه الزيارة . لكن هناك مزالق . فإن الفرد يجب ألا يزور المدارس التي حدتها له السلطات التعليمية فقط . وإنما يجب عليه أن يزور عينة واسعة شاملة من المدارس وكل نوع منها .
- ٣ - تسجيل ما رأه الفرد في زيارته مستخدماً في ذلك الخرائط والرسوم والمداول والإحصاءات وعرض المادة في صورة مجذولة .
- ٤ - الوصول إلى فروض معينة أو تعميمات أولية .

ثانياً - التحليل أو الوصف : Interpretation

ثانية خطوة بعد الوصف هي التحليل . ويعنى بها بريداً تفسير وتقويم المعلومات التربوية للبلد أو للبلاد موضع الدراسة من خلال الجوانب التاريخية والسياسية والإجتماعية والإقتصادية والجغرافية والفلسفية وغيرها . ويتطلب التحليل الإستعانة بالبيانات الأخرى لتوضيح السبب في وجود نظام التعليم بالصورة التي هو عليها ، وتفسير العلل والأسباب . أي يجب على السؤال .. لماذا ؟ وهو ما يؤدي إلى المقارنة مباشرة .

وهاتان الخطوتان ، الوصف والتحليل ، تثنان خطوات الدراسة المجالية أو المنطقية . لكن ما يؤخذ على هذا المنهج ذى الخطوتين لبريداي أن الوصف في واقع الأمر لا يمكن إقتصاره على المعلومات التربوية وإنما يحتاج إلى توضيح من المواد والبيانات الأخرى .

ويضيف بريداى خطوتين آخرين فى حالة دراسة أكثر من بلدان أو منطقتين . هاتان الخطوتان تمثلان فى الخطوة الثالثة والرابعة فى نموذج بريداى الكامل وهما :

ثالثا - الموازنة والمناظرة : Juxtaposition

وهدف هذه الخطوة هو توضيع أوجه التشابه والإختلاف بين المادة التعليمية التى جمعت . وهذا يتطلب وضع معايير للمقارنة تختبر على أساسها المادة . ومنها يتوصل إلى صياغة بعض الفروض للتحليل المقارن . وهذه المرحلة تستهدف المزاوجة بين المادة المجموعة من أجل المقارنة . وذلك بترتيب وتنظيم المادة على أسس موحدة ووضعها فى مجموعات أو تصنيفات متماثلة . وتقتضى هذه الخطوة أيضا البحث عن الفروض والتوصل إليها من واقع تصنيفات المادة العلمية . ويجب أن توضع الفروض بحيث تكون متباينة مع هذه التصنيفات بما يساعد على البرهنة عليها . وأبسط صور المناظرة هي الجدول أو المعالجة الرأسية أو الأفقية . وعلى الرغم من بساطة الصورة الأولى وسهولتها فإنها أقل شيوعا فى استخدامها بالنسبة للطريقة الثانية .

وفى طريقة عمل الجدول من أجل المناظرة ترتيب المواد المراد مقارنتها جنبا إلى جنب فى أعمدة أو صفوف . وفي حالة الترتيب الأفقي توضع المادة العلمية مرتبة تحت بعضها البعض بحسب الدول . أما الترتيب الرأسى فتوضع المادة العلمية فيه مرتبة بجوار بعضها البعض حسب الدول . وهو مفيد بصفة خاصة فى عمل المقارنات الإحصائية وتوضيع تفصيلات التركيب الإدارى للأنظمة التعليمية .

وعلى هذا فإن المقارنة هي بساطة عملية ترتيب للمادة العلمية وإعدادها للمقارنة . وبهذا نضع أساس المقارنة واسعاً عريضاً كالمقارنة بين دولتين ليست بينهما عناصر ثقافية أو اجتماعية مشتركة ، وإنما يشتركان في بعض الجوانب العامة كالمقارنة مثلاً بين إنجلترا والبابان باعتبارهما جزيرتين قويتين . ومن ثم يقارن بينهما لرابط العزلة الذي يجمع بينهما . وقد تكون المقارنة أكثر تحديداً بين دول تربط بينها روابط ثقافية كالمقارنة بين الدول العربية مثلاً التي توجد بينها عوامل مشتركة مع اختلاف بعضها في بعض جوانب التطور التاريخي . وسواء أكانت المقارنة عريضة أو محدودة فإن مرحلة المعاشرة التي تحاول أن تصل إلى جوانب التشابه والإختلاف تعتبر في الواقع لمبة عملية المقارنة (Bereday. pp. 308) .

رابعاً - المقارنة : Comparison :

وهي تلي مرحلة المعاشرة أو المعاونة ويعنى تقسيمها إلى نوعين : مطردة وتصورية :

اما المقارنة المطردة :

فهي عملية انتقال منتظمة من دولة لأخرى في جانب من جوانب المقارنة ثم العودة مرة أخرى لتناول هذه الدول في جانب آخر للمقارنة بطريقة مطردة أيضاً وهكذا . والنقطة الأساسية في المقارنة المطردة تتمثل في ترتيب المادة العلمية عن الموضوع الواحد للدول المختلفة ، في نسبي واحد بجمع بينهما في ترابط كامل . وهذا يتطلب البحث دائمًا عن المواد المتكافئة كأساس للمقارنة بين الدول . وتكون المقارنة المطردة متباينة في درجة تركيزها . ويصرف النظر عن هذا التباين فإن المقارنة المطردة يجب أن تؤدي في النهاية إلى نتائج عامة تستخلص من المقارنة .

اما المقارنة التصويرية :

فتشتمل حيالها بصعب عمل المقارنة المطردة وتقوم هذه الطريقة على أساس عرض المادة العلمية بصورة عشوائية مع عقد مقارنات تصويرية بما تسع به المادة العلمية . وفي هذه الطريقة يصعب التوصل إلى تعليمات أو الوصول إلى قوانين أو استخلاص نتائج . وكثير من النتائج التحليلية قد ترك للقارئ ليفهمها من السباق .

وفي مرحلة المقارنة يتم التوصل إلى تحقيق الفروض التي استخلصت في مرحلة الملاحظة . وذلك عن طريق التوصل إلى بعض النتائج . ويحذر بيريداي من التكلف أو المعاناة في المقارنة . ذلك لأن دارس التربية المقارنة في محاولته للوصول إلى مقارنة متزنة قد يصدر في بعض الأحوال أحکاماً غير متزنة . وفي حالة عدم تمكنه من عقد هذه المقارنة المتزنة فإن عليه أن يكتفى بالمقارنة التصويرية أو الوصفية . وفي هذه الحالة لا يمكن التوصل إلى تعليمات أو قوانين عامة .

ويقرر بيريداي أنه من الصعب عبور الفجوة بين الدراسات المنطقية أو المجالية والدراسات المقارنة . ومع أن الطريقة التي يقترحها تبدو منطقية فإن تطبيقها واستخدامها عملياً تكتنفه بعض الصعوبات . ولذلك يعتقد بيريداي أن أسهل صورة للتحليل المقارن تمثل في طريقة المشكلات ، وليس في التحليل الكامل للقوى التي تقوم عليها النظم التعليمية . ذلك لأن طريقة المشكلات هي بثابة تدريب يساعد على القيام بالتحليل الكامل على أساس المخاطرات الأربع التي يقدمها بيريداي . وتتضمن طريقة المشكلات كما سبق أن أشرنا اختيار مشكلة واحدة و دراستها في أكثر من نظام تعليمي ، وتوصل هذه الطريقة إلى الأساليب المختلفة التي أخذت بها النظم التعليمية في مواجهة هذه

ال المشكلات . ومن هنا يمكن أن تفيد مثل هذه الدراسة المقارنة للمشكلات وأاضعى السياسة التعليمية والمسئولين عن التخطيط لها في تصريحهم ومساعدتهم على الإهتداء بها في عملهم .

٣ - « بوايان هولمز » منهج أو طريقة المشكلات :

كان هولمز يعمل في معهد التربية بجامعة لندن منذ عام ١٩٥٣ . وكان يعمل قبل ذلك محاضرا في جامعة « درم » بالإنجليزية وهو أصلا مدرس للطبيعة . وقد سافر إلى الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد السوفيتي وله شهرة متزايدة على المستوى العالمي في ميدان التربية المقارنة . وله مطبوعات عدّة في هذا الميدان .

ويتركز اهتمام هولمز في استخدام المنهاج العلمي والفلسفية في ميدان التربية . وفي كتابه الشهير « مشكلات التربية - دراسة مقارنة » ١٩٦٥ يعبر بوضوح عن إهتمامه الشديد بمنهاج التربية المقارنة واعتماده على خطوات التفكير النقدي لجون ديوى والثنائية الخرجية لكارل بوبير .

ويعتقد هولمز بأهمية « طريقة المشكلات » في الدراسة المقارنة . وهو بهذا يتفق مع بيرداي . ويرى أن لهذه الطريقة أهمية في إصلاح التعليم والتخطيط الرشيد له . وهو بهذا يؤكّد الأهمية النفعية لدراسة التربية المقارنة . ويرى هولمز أن هناك ضعفا في منهج أو طريقة الاستعارة الثقافية من النظم الأخرى ، وهو يؤمّن أيضا بأن المنهج التاريخي ليست له قيمة كبيرة . ذلك لأن التاريخ وإن كان مهما في تفسير الظواهر التربوية فإن الأمر يحتاج إلى التنبؤ بالنتائج . وهو يشير إلى المنهج البراجماتي الذي يقوم على الطرق العلمية من أجل التوصل إلى التنبؤ وهو الهدف الأساسي للعلم . ويؤمن هولمز بأن العلم

والفلسفة يرتبطان بعضهما ببعض إرتباطاً وثيقاً من حيث إنهم يستهدفان التوصل إلى القوانين التي تفسر الظاهرة واكتشاف القوانين المهيمنة في البيئة الاجتماعية.

ويخلص هولمز إلى القول بأن البحث عن علم للتربية تكون له قوة موجهة في إصلاح التعليم وتخطيشه يتطلب البحث عن المبادئ الرئيسية التي تحكم تطور كل النظم القومية للتعليم. والعلم الذي يقصده هولمز علم ما بعد النظرية النسبية. فالعلم اليوم يعتبر القوانين أكثر قابلية للتغيير مما كانت تعتبر قبل إينشتين. وفكرة الاستقراء بأكملها كعملية للاكتشاف هي الآن محل تساؤل. ومن ثم فإن تلك المصطلحات التي ترتبط عادة بالطريقة العلمية مثل الملاحظة وجمع المعلومات والفرضيات والتنبؤ وغيرها يجب أن يكون لها أدوار جديدة. وفي العلوم الاجتماعية هناك إتفاق على توقيع عدم الكمال. ويصعب الوصول إلى التنبؤ المحكم مع أنه لاغنى عنه للتخطيشه المحكم.

استخدام هولمز خطوات التفكير النقدى لديوهى :

يشير هولمز إلى تحليل جون ديوى المعروف لوظيفة التفكير النقدى فى حل المشكلة أو مواجهة موقف ملغز. ويتضمن هذا التحليل الإحساس بالمشكلة وتعقلها وفهمها وتحليل وتحديد محتوى الموقف وفرض الفرض والإستنتاج المنطقى لمترتبات المحدث والتحقق العملى من صحة الفرض.

ويقول هولمز إنه فى مواجهة موقف معين قد يتبدادر إلى الذهن على الفور بعض الحلول الممكنة. ولكن زيادة التفكير فى المشكلة تتضمن تقلب أوجهها فتصبح المشكلة أكثر وضواحاً. وبالتالي فإن ذلك يحدد الإتجاه الذى على أساسه تجمع المادة العلمية المتصلة بالمشكلة. ومن ثانياً هذه المادة تبرز

الحلول الجديدة الممكنة التي يمكن اعتبارها فروضاً توضع موضع الإختبار واحداً بعد الآخر (Holmes : pp. 32-47)

ويتضمن إختبار الفرض الاستنتاج المنطقى من الفروض فى نطاق العوامل المتصلة بها ، ثم مقارنة الأحداث المستنجة بالأحداث العقلية التى تصدر عن أحداث إجراء معين . والتطابق بين الاثنين يتحقق صدق الفرض . وتوضيع الأحداث يمثل حلاً ناجحاً للمشكلة . وبالمثل فإن تعارض الأحداث المستنجة مع الأحداث العقلية ينفي صدق الفرض ، وبالتالي يتطلب إعادة النظر فى بحث المشكلة .

بيد أن هولمز يركز على بعض السمات الأساسية لتحليل دبوى ويقدم لنا صورة معدلة منه تقوم على الأسس التالية :

(أ) اختبار المشكلة وتحليلها :

يتوقف اختيار المشكلة على الباحث نفسه إلا أنه من قبيل المعقول أن يكون اختيار المشكلات قائماً على أساس عموميتها في النظم التعليمية . ويمكن تصنيف المشكلات بعدة طرق . وأأشيع الطرق المستخدمة هو تصنيف المشكلات على أساس الطابع الغالب عليها . فبعض المشكلات التربوية يغلب عليها الطابع الاقتصادي وبعضها يغلب عليها الطابع السياسي وأخرى يغلب عليها الطابع الاجتماعي وهكذا .

(ب) صياغة المقترنات لرسم السياسة التعليمية :

يجب أن نشير إلى أن كثيراً من المشكلات التربوية العامة لم يقترح لها سوى قلة من الحلول . وذلك لأن المشكلة الرئيسية هنا هي أن الحل الذي يصلح أو يناسب مجتمعاً ما قد لا يناسب مجتمعاً آخر . هذه الصعوبة تبدو بوضوح

في حالة الدولة النامية التي تقتبس حلولاً لمشكلاتها من الحلول التي ثبت أنها نجحت في الدول المتقدمة . وبالتالي فإن أي اقتراحات تبني على أساسها السياسة التعليمية في دول شرقية على أساس مقترنات نجح استخدامها في الغرب هي عملية محفوفة بالمخاطر . وأوضح الأمثلة على ذلك ما حدث لليابان تحت تأثير النفوذ الأمريكي بعد احتلالها في الحرب العالمية الثانية . وأحد الأدوار المفيدة التي يمكن لدارس التربية المقارنة أن يقوم بها في مثل هذا الموقف هو أن يحدد مجال الإقتراحات والإختيارات المناسبة لرسم السياسة في مثل هذه الحالات .

(ج) تحديد العوامل المتعلقة :

يقول هولز : إن السياسة ينبغي أن تكون موجهة نحو هدف معين يعكس الآمال الاجتماعية المنشودة . ومن ثم فإنه من الضروري التوصل إلى قرار معقول في ضوء الإختيارات والإقتراحات المتاحة . وعلى الرغم من أهمية وصعوبة تحديد مثل هذه العوامل فإنها يجب أن توجه إلى توضيح تركيب المشكلة موضع الدراسة بجوانبها المختلفة . ومن الضروري تصنيف المتغيرات، وهذه يمكن تصنيفها إلى عوامل إيدиولوجية (مثل المعايير والإتجاهات) والعوامل التأسيسية مثل المنظمات والممارسات المختلفة وعوامل متعددة أخرى لا يتحكم فيها الإنسان مباشرة مثل الأرض والثروات الطبيعية وغيرها .

(د) التنبؤ :

ويعني به التنبؤ بدء نجاح الحلول المستخدمة إذا ما وضعت موضع التطبيق . ويعتبر التنبؤ آخر مرحلة في خطوات التفكير النقدي . وعلى الرغم من صعوبة التنبؤ فإنه لا يمكن تجاهله . ومن الضروري وضع معايير للنجاح بعناية . وفي مثل هذه المعايير يمكن أن يعبر عنها في صورة العدالة الاجتماعية

أو النمو الاقتصادي أو النمو الفردي وما شابهها . وإلى جانب هذا ينبغي وضع معايير أيضاً للعائد الذي يعود على الفرد والمجتمع معاً . ومن المعاد تصنيف الدراسات العلمية في التربية إلى وصفية أو توضيحية أو تفسيرية . وهذه الأخيرة يمكن أن تقسم بدورها إلى دراسات تستهدف معرفة محددات السياسة التعليمية ودراسات توجه عنابتها إلى التنبؤ .

ويعتقد هولز أن التنبؤ مفتاح التفكير الحديث في التربية المقارنة . وقد هاجم كنجد زميل هولز وخصمه العنكبوت فكرة التنبؤ هجوماً مرا عنينا وخصص لها عنواناً مستقلاً في كتابه الأخير عن الدراسات المقارنة والقرارات التربوية (١٩٦٨) تحت عنوان : هل هناك علم يسمى التنبؤ ؟ وسنشير إلى مزيد من نقد كنجد لهولز فيما بعد .

ونظراً لأن الإطار التصورى لهولز كما سبق أن أشرنا يقوم على أساس تحليل دينوى للتفكير النقدى ونظرية الثنائية الحرجية لكارل بوير فإنه ينبغي أن نتعرض لهذه الأخيرة .

الثنائية الحرجية :

كان « بوير » Popper الفيلسوف البريطاني معانيا بالفروض الفلسفية التي تستند إليها فكرة التخطيط . وقد ثارت قضية التخطيط بعد الحرب العالمية الثانية عندما نادى البعض بالخطيط الكامل لإعادة بناء ما بعد الحرب . بينما نادى البعض بأن أي نوع من التخطيط يتنافى مع مبادئ المجتمعات التي تقوم على الاقتصاد الحر . وإذا، هذين الإتجاهين المتعارضين أخذ بوير موقفاً آخر إذ اعتقد أنه من الممكن البناء الاجتماعي ولو جزئياً . ويقول بوير إنه في أي مجتمع يمكن تحديد نوعين متميزيين من القرارات : النوع

المعيارى والنوع الاجتماعى وهم أساس نظرية الثنائى المحرجة . ففى بيته الإنسان هناك عنصران : العنصر资料ى والعنصر الاجتماعى . والتمييز بينهما صعب . لكنه يؤدى إلى التمييز بين القوانين الطبيعية مثل قوانين الفصول والجاذبية وحركة الشمس والقمر ، وبين القوانين المعيارية مثل قواعد السلوك وال محللات والمحرمات .

والنوع الأول من القوانين عبارة عن حقائق طبيعية ما لم يثبت زيفها . أما النوع الثانى فهو قوانين مفروضة من جانب الإنسان ويمكن مخالفتها . ومن ثم فهى ليست حقائق وإنما موجهات كجزء من النظم الخلقية أو القانونية . وبقصد بوير بالثنائية المحرجة الثانية التى يصعب التمييز بينها .

ويشير بوير إلى أنه على الرغم من أنه وكثيرين معه يرون ويعتقدون فى هذا التقسيم أو التمييز فإن هناك آخرين لا يؤمنون به . وهو يعزى عدم المقدرة على عمل هذا التمييز أو التقسيم إلى ما نسميه مرحلة « الفردية البدائية » التى يرى أنها من سمات معظم المجتمعات المفلقة كالمجتمعات القبلية أو جماعات المشعوذين أو المجتمعات الجماعية . فى حين الإختلاف أو التنوع هو من سمات « المجتمع المفتوح » حيث يواجه الفرد بعمل قرارات شخصية . وعلى هذا فإن « المجتمع المفتوح » هو المجتمع الذى يتمتع فيه الفرد فى تفاعلاته مع الآخرين بحرية كافية لتغيير القوانين المعيارية على شرط عدم مخالفته القوانين التشريعية . فالإنسان حر فى أن ينشط ذكاءه أو يستخدمه فى رفض أو تعديل المعايير . وفي المجتمعات المفلقة هناك خطر كبير فى هذه الناحية وهذا ما يميز المجتمعات الديقراطية عن المجتمعات الجماعية أو التسلطية .

والثانية الحرجة حسب رأى بور هي حرجة الحقائق والقرارات .

فالقرارات لا يمكن اختزالها إلى حقائق . وهو يعترف بأن التمييز بين النوعين من القوانين ليس صعبا . فالقوانين الطبيعية (تكون من الحقائق والأشياء المنتظمة) لا تتغير أو غير قابلة للتغيير . أما القوانين الوضعية فإنها تكون خاضعة لقرارات الإنسان أي أنها تتغير والفرد حر في تعديلها في المجتمع المفتوح . ولمزيد من التوضيح يقول بور إنه مع أن عمل القرارات هو حقيقة فإن المعيار الذي يبني بناء عليه ليس قانونا .

وهو يهاجم المذهب التاريخي لأنـه يعتقد أنه محاولة لتجنب المفهوم الحرجي . وهو يقول إن المذهب التاريخي ولـيد يأسنا من مـعقولـية ومسئوليـة تصرفـنا . فالكثير يريد أن يـحول مـسئوليـاتـه إلى شـئ آخر كـتركـها للظروف أو الحـظ أو الـقدرة . وبـور يـتمشـى مع المـنهـج البراجـمـاسـي الذي يـقولـ بأنـالـإنسـان مـقـيـاسـ كلـشـئـ .

ولـكنـ المـقصـودـ بالـثـانـيـةـ الـحرـجـةـ أـصـعـبـ لأنـهـ هـنـاكـ معـانـىـ كـثـيرـةـ مـرـتـبـطـةـ بـهـاـ .ـ وـهـىـ تـشـيرـ إـلـىـ معـنىـ الـحرـجـ .ـ وـمـنـ تـعـرـيفـاتـهـ أـنـهـ مـرـحلـةـ الـإـنـتـقـالـ أـوـ التـحـولـ إـلـىـ أـخـرـىـ كـمـاـ هوـ الـحـالـ فـيـ «ـ الزـاوـيـةـ الـحرـجـةـ »ـ أـوـ الـدـرـجـةـ الـحرـجـةـ (ـلـلـعـارـةـ)ـ ،ـ وـمـاـ يـجـرـىـ عـلـيـهـ الإـصـطـلـاحـ فـيـ الـرـياـضـيـاتـ وـالـعـلـومـ الـطـبـيـعـيـةـ.

وـيـنـكـرـ «ـ بـورـ »ـ أـنـ «ـ الـقـوـانـينـ الـإـجـتمـاعـيـةـ »ـ أـيـ كـلـ «ـ مـنـظـومـاتـ حـيـاتـنـاـ الـإـجـتمـاعـيـةـ »ـ مـعـيـارـيـةـ وـمـفـروـضـةـ مـنـ قـبـلـ عـلـىـ الـإـنـسـانـ .ـ فـالـحـيـاةـ الـإـجـتمـاعـيـةـ لـهـاـ بـعـضـ الـقـوـانـينـ الـطـبـيـعـيـةـ الـهـامـةـ التـيـ يـكـنـ أـنـ نـطـلـقـ عـلـيـهـ «ـ الـقـوـانـينـ الـإـجـتمـاعـيـةـ »ـ أـوـ الـقـوـانـينـ الـطـبـيـعـيـةـ لـلـحـيـاةـ الـإـجـتمـاعـيـةـ .ـ وـمـنـ أـمـثلـهـاـ الـنـظـريـاتـ الـإـقـتصـادـيـةـ الـحـدـيثـةـ .ـ وـهـذـهـ الـقـوـانـينـ تـرـبـطـ بـوـظـيفـةـ الـمـؤـسـسـاتـ

الاجتماعية . ويقول بور إننا في المؤسسات نجد أن القوانين المعيارية والإجتماعية (الطبيعية) يرتبان إرتباطاً وثيقاً . ولفهم كيف تعمل المؤسسة ينبغي أن يكون الفرد قادراً على التمييز بين كلا النوعين من القوانين .

ويهاجم بور العلوم الإجتماعية لأنها لم تستغل بصورة كاملة بل لأنها نشلت أحياناً في استخدام الوسائل الإجتماعية للموضوعات العلمية . ويقول في ذلك إن الطريق الوحيد المهد أمام العلوم الإجتماعية هو أن تنسى الإستعراضات اللغوية وأن تتجه إلى معالجة المشكلات العملية لعصرنا بمساعدة الطرق النظرية التي تعتبر في أساسها واحدة لكل العلوم . ويقول : إنني أعني طرق المحاولة والخطأ والتوصل إلى فروض يمكن اختبارها عملياً وإخضاعها للإختبار الفعلى . إن المطلوب هو التكنولوجيا الإجتماعية التي يمكن لنتائجها أن تخترق بالهندسة الإجتماعية التدريجية .

ومن الصريح أن المشكلات سواء كانت أساساً نظرية أو عملية في طابعها تتداخل فيما بينها بالنسبة للعلوم الإجتماعية والسياسية . وهذا بدوره يخلق صعوبات منهجية . إن العالم لاينبغي أن ينعزل عن الجانب العملي ووضع النتائج التي يتوصل إليها موضع التطبيق .

ويفرق بور بوضوح بين التسلطية والمقولية ولاسيما فيما يتعلق بمسألة التخطيط . فالمجتمعات التسلطية محكومة برقابة شديدة على عكس المجتمعات الأخرى التي يحكمها العقل الذي يتولد من خلال النقد المتبادل . وبصورة بور على أن غم مثل هذه المجتمعات مرهون بتنمية المؤسسات التي تحمى حرية النقد وحرية التفكير وتزود عنها . ويبدو من كلام بور أن جوهر كلامه يتمثل في حلقة الوصول بين فكرة الإتجاه العلمي للموضوعة من ناحية وفكرة الإتجاه

العقلاتى لل المشكلات من ناحية أخرى . فالعقلاتيات تتضمن استخدام العقل والخضوع للنقد والمحاجة .

ويعتقد هولز أن الثنائية الحرجية تعتبر إطاراً مفيدة لطريقة المشكلات في التربية المقارنة . ففي ضوء هذه الثنائية يمكن تحديد المشكلة وتعقليها وفهمها . وباستخدام معايير التصنيف يمكن تحديد العوامل المرتبطة بالمشكلة وحذف ما لا يتصل بها .

ففي دراستنا للمجتمع يتمثل النموذج الذي تبعه في الإطار المعياري (القوانين المعيارية) والإطار الاجتماعي (القوانين الاجتماعية) . بيد أن هذا النموذج ليس كافياً في حد ذاته للدراسة في التربية المقارنة من حيث إن هذه الدراسة تتناول غالباً المقارنة بين الدول . ومن ثم كان لابد من وجود إطار ثالث يتناول خصائص المصادر الطبيعية للدولة مثل الأرض والمناخ والملاسم الجغرافية . ويأتي جمع المادة العلمية لهذا الإطار الثالث من العلوم الطبيعية بصفة أساسية . ومع أنه من المفيد استخدام هذه التصنيفات الثلاثة : الإطار المعياري والإطار الاجتماعي والإطار الطبيعي كأساس للنموذج الذي تبني عليه الدراسات المقارنة في التربية فإنه يجب ألا نفترض أن المادة والأساليب المطلوبة لكل منها واحدة بل تختلف فيما بينها . وسنعود في السطور التالية إلى تفصيل الكلام عن الإطارات الثلاثة السابقة .

أولاً - الإطار المعياري :

يعتبر الإطار المعياري من أصعب الأطر الثلاثة . لكن هناك طريقتان لتحديده .

الطريقة الأولى - التكوين التجربى :

وأصله مماثل للأساليب المستخدمة فى القياس فى علم النفس والإجتماع مثل : قياس الإتجاهات والتعرف على آراء الناس ومشاكلها والاستفتاءات واستطلاع الآراء وغيرها . والمادة التى تجمع بهذه الطريقة تنظم فى إطار يسمى التكوين أو البناء التجربى .

الطريقة الثانية - التكوين العقلانى :

وهو يقوم على أساس استخدام الأساليب الفلسفية . ويتناول عموميات الأشياء لا خصوصيتها على عكس الطريقة الأولى . ويقترح هولز لتكوين العقلانى موضوعات ثلاثة ناقشها فلاسفة الغربيون بالتفصيل . وهى : طبيعة الفرد وطبيعة المجتمع وطبيعة المعرفة وطرق اكتسابها . وعلى أساس هذه المعايير الثلاثة وهى الفرد والمجتمع والمعرفة يمكن جمع المادة العلمية واختبارها .

ويشير هولز إلى إمكانية التوصل إلى تكوين عقلانى بالنسبة إنجلترا على أساس أفلاطون والمسيحية وجون لوك كمقاييس مناسب . وهو يعزز الفروق القومية إلى ديكارت وهيجل وسبنسر وديبوى وغيرهم . وبالنسبة للاتحاد السوفيتى (سابقا) يمثل ماركس ولبنين المصدر الفلسفى وهكذا .

ولكن المشكلة تبرز عند مقارنة دولة بدولة أخرى تختلف فى إطارها الثقافى العام كدول الشرق بدول الغرب مثلا . ففى دول الشرق نجد الفلسفة الإسلامية أو الفلسفة البوذية أساس التكوين المثالى . ومن الصعب الوصول إلى أرضية مشتركة للمقارنة بين الدولتين .

ثانياً : الإطار الاجتماعي :

إن الإطار الاجتماعي كإطار للعمل على أساس الثنائية الخروجة يتطلب التحليل الوصفي لنظام التعليم في إطاره الثقافي . وهذا التحليل ينبغي أن يكشف عن المؤسسات السياسية والإقتصادية والاجتماعية التي يرتبط بها النظام . فأى نظام تعليمي له طابعه القومي وله مؤسسات تعليمية على مستويات مختلفة كالمستوى الإقليمي أو المحلي . ويجب أن تؤخذ بعين الإعتبار . وتستخدم بعض المعايير الوظيفية مثل بنية النظام وإدارته لتمييز بعض العناصر الثابتة في النظام . فمثلاً : الثابت بالنسبة لأستراليا هو ضعف نظام حكمها المحلي . وإحدى الطرق التي يمكن أن يوضع بها ذلك هي تحليل إدارة التعليم على المستوى الإقليمي أو المحلي .

ويرى هولز أن الثنائية الخروجة تقتضي أن الإطار الاجتماعي يتضمن المؤسسات المختارة نفسها والقوانين الاجتماعية التي تعمل من خلالها هذه المؤسسات . ومن الواقع أن هناك مؤسسات كثيرة في المجتمع . وأن الإختيار من بينها ضروري ويجب أن تختار المؤسسات المرتبطة بالمشكلة .

ثالثاً : الإطار الطبيعي :

ويشمل تحليل المصادر الطبيعية والديموغرافية (السكانية) للبلاد . ويتطبق تحليل المصادر الطبيعية ما يحظى به البلد مرضع الدراسة من ثروات رئيسية كالبترول أو المعادن والمواد الخام ، وارتباط ذلك بالأنشطة الصناعية والمستوى الاقتصادي للدولة ومدى قدرتها على تخصيص أموال للاتفاق التعليمي . وكذلك يتضمن الإطار الطبيعي كما يراه هولز تحليل الجانب الديقراطي للسكان وعلاقته بالتعليم وما يتطلبه من توسيع في حجم التعليم أو زيادة في الفرص التعليمية وهكذا . ويعتبر الإطار الطبيعي أسهل بكثير في

تناوله من الإطارين السابقين المعياري والإجتماعي .

ولاشك أن الإطار النظري الذي يقدمه هولمز يمثل صعوبة في فهمه واستخدامه . وهو نفسه لا ينكر ذلك . ويرى أن طلبة البحوث والدراسات العليا هم الذين يستطيعون استخدامه ويجدون فيهفائدة لهم .

٤ - إدموند كنج - المنبع النظري وإتخاذ القرار :

كان إدموند كنج أستاذ التربية المقارنة في جامعة لندن . وقد زار بلاداً مختلفة ونشرت له كتب عده وأشرف على أعمال أخرى في التربية . وهو يعتبر زميلاً لهولمز في نفس الجامعة ، ولكنه أيضاً يعتبر من أبرز خصومه ومعارضيه . وقد تصدى لنقد هولمز نقداً عنيفاً مراً .

ويميز كنج بين أربع مراحل لأوجه تطور التربية المقارنة . المرحلة الأولى وكانت تعنى بيارسا ، المنظمات التربوية مثل الجامعات والمعاهد الفنية في كل أنحاء العالم الغربي . وهي المرحلة التي تعرف عادة بمرحلة الاستعارة .

والمرحلة الثانية تمثل فيما ظهر في أوائل القرن العشرين من السعي إلى نشر وتعقيم مؤسسات معينة مثل المدارس الأولية والثانوية .

المرحلة الثالثة وتبدأ بعد الحرب العالمية الثانية عندما بدأت التربية المقارنة في توجيه الأنظمة القومية للتعليم الرسمي أو المدرسي على غرار ما حدث في الدول الأخرى .

أما المرحلة الرابعة فهي المرحلة التي أصبحت فيها التربية المقارنة في السنوات الأخيرة تسهم من خلال البحوث والعلوم الاجتماعية الأخرى في عمل وإتخاذ القرارات .

ويرى أن أغراض التربية المقارنة تمثل فيما يلى :

- ١ - لها غرض تاريخي .
- ٢ - أنها تساعد بما تتوفره من معلومات في التحليل لاسيما لدارسى التربية لأنها تبرز الثقافة ككل .
- ٣ - أنها أسلوب للعمل يساعد على تحليل المشكلة .
- ٤ - أنها تقدم معايير للاستقصاءات أو المسوح الدولية .
- ٥ - أنها تساعد على تطبيق القرارات (أو إتخاذها) بصورة فعالة .

ويؤكد كنج على جانب إتخاذ القرار وتطبيقه كجانب هام للتربية المقارنة. وذلك لأن التربية أصبحت في بُورَة إهتمام كل الشعوب . ومن هنا كانت الأهمية الكبرى لدراسة التربية المقارنة . وهناك سبب آخر وراء تأكيد كنج على جانب القرار هو ضخامة الأموال التي ينفقها كل شعب على التربية . ويجب التأكيد من أن هذه الأموال موجهة في مجالها الصحيح من الإنفاق بما يعود على الشعب بالرفاهية والتقدم . ولما كانت القرارات التي تتخذ في التربية لها نتائج بعيدة المدى فإنه من الضروري أن تبني هذه القرارات على معلومات مستفيضة موثوقة بها .

ويعتقد « كنج » أن التربية المقارنة يمكن أن تسهم في إحداث التغييرات على السياسة التعليمية بصورة سليمة بناءً قل أن نجد لها مثيلا . وعلى هذا فإن التربية المقارنة بالنسبة لكتاب ليست دراسة أكاديمية ، وإنما هي دراسة تطبيقية نفعية تسهم بصورة مباشرة في تطوير السياسات التعليمية ووضعها على أسس رشيدة . وبختلف كتاب مع أولئك الذين يعتقدون أنه من الممكن عمل تنبؤات على مدى طويل . وهو يعتقد بأن هناك قيودا على هذا

التبؤ . وهو على نقيض هولز ينكر أن هناك قوانين إجتماعية واقتصادية تتحكم في النشاط الإجتماعي والتربوي . ويعتقد أن الأولويات الاقتصادية والمحلية هي التي تؤدي إلى اختلاف النظم التعليمية . وهو بهذا يهاجم صراحة فكرة هولز عن « التبؤ » . وإذا كان هولز بحكم إعداده في العلوم الطبيعية يؤمن بالتفكير العلمي ويعتقد بأن التبؤ هو الهدف الأساسي للعلم ، فإن كنج كما أشرنا من قبل لا يؤمن بأن هناك علما يصح أن يطلق عليه « التبؤ التعليمي » . وفي كتابه عن الدراسات المقارنة يخصص فصلا بأكمله بعنوان: هل هناك علم للتبؤ ؟ إن تقدّم فيه فكرة هولز نقداً مراً شديداً .

ويمكن لنا الآن أن نتساءل : هل هناك منهج علمي أو طريقة علمية لدى كنج لدراسة التربية المقارنة ؟ وإذا كانت الإجابة بالإيجاب فما هو منهجه وللإجابة على هذا السؤال نشير إلى ما يقوله « هيجسون » بكلية الآداب بـ نشرتر - وهو من المعاصرين - في التربية المقارنة : إن ما كتبه كنج لا يتضمن أى منهج أو طريقة علمية على الإطلاق وإنما هي كتابات « صحيفة ممتازة » .
(Higson : pp. 25-30)

ولكن جونز (Jones : P.30) يرى أن لكتج منهجا علميا نظريا يقوم على عدة عناصر حدها فيما يلى :

- ١ - مبدأ التغير الإجتماعي السريع .
- ٢ - دور التربية المقارنة في الإسهام في عمل واتخاذ القرار بما تقدمه من أفكار وأراء .
- ٣ - مبدأ الالتزام والإشتراك في مجتمع ديمقراطي . فالالتزام والمشاركة الوعية تساعد في الوصول إلى قرار متبصر معقول .

٤ - العنصر الرابع يتمثل في الناحية العملية البراجماتية باختيار الفروض العملية الصالحة .

٥ - أن منهج العلوم الطبيعية يختلف عن منهج العلوم الاجتماعية . ففي المنهج الأولى يمكن عزل الظاهرة والتحكم فيها تجريبيا وهو ما يصعب عمله بالنسبة للمنهج الثاني .

ويعتقد كنج أن دراسة التربية لا يمكن أن تكون موضوعية قاما وإنما هي تكون موضوعية بالقدر الذي تحاول به أن تدخل كل العوامل بما فيها الثقافية في اعتبارها .

ومع أن جونز يعتبر من المتحسين لما يسميه المنهج النظري لكنج إلى درجة أنه يرسم له تخطيطا من تصوره فإنه من الصعب الاتفاق معه . ومن الواضح أن هذه العناصر هي مبادئ عامة تفتقر إلى الوحدة والترابط . ولا تكون في مجموعها منهاجا علميا نظريا بالمعنى المعروف . وأخيرا فإن كنج نفسه - وهو الذي ينادي بالبساطة - معقد في كتاباته عن التربية المقارنة بصفة عامة .

المنهج العلمي والتربية المقارنة :

من التطورات الحديثة الهامة في ميدان التربية المقارنة إتجاهها نحو الأخذ بأسلوب المنهج العلمي واستخدامه في الدراسات المقارنة . ومع أننا رأينا فيما سبق محاولات في هذا السبيل وبخاصة لدى هولمز إلا أننا نجد أن هذا المنهج قد تعزز إتجاهه بصورة واضحة في كتابات المحدثين المعاصرين من دارسي التربية المقارنة ولا سيما نوح واشتتاين Noah & Eckstein . وليس أدل على ذلك من كتابهما الذي يحمل عنوانا له دلالته : نحو علم للتربية

المقارنة (Toward A Science of Comparative Education) . و هو من تأليفهما . و كتابهما الآخر بعنوان " دراسات علمية في التربية المقارنة (١٩٦٩) " وهو من تحريرهما .

خطوات المنهج العلمي :

إن خطوات المنهج العلمي تقوم على أساس خطوات رئيسية ثلاثة هي الوصف أى وصف الظاهرة ، والتفسير ، والتبني وهو يعتبر الهدف الأساسي للعلم . فعلى أساس الوصف والتفسير يمكن التوصل إلى التبني .

ولعل هذا هو ما كان يعنيه هاكسلى عندما عرف العلم بأنه « إدراك عقلي منظم » . إن ما نسعى إليه في العلم ليس مجرد جمع لعناصر متنوعة من المعلومات وإنما إلى عرض جيد الربط بين الحقائق . وعلى المستوى الوصفى يؤدي هذا إلى تصانيف وتقسيم فى صور توضيحية وجداول إحصائية ، وعلى المستوى التفسيري تستخدم مجموعات من القوانين والفرضيات النظرية . وفرض الفرض والتحقق من صدقها يمثل لب المنهج العلمي .

والفرض هو صيغة للعلاقة بين متغيرين أو أكثر كل منها محدود في نطاق مفاهيم معينة . ويتطلب اختبار الفرض في التربية المقارنة اختبار حالات للدراسة من الأنظمة التعليمية المختلفة .

والتوصيل إلى الفرض يتطلب الإستناد إلى أساس نظري حتى لا تكون عشوائية . والفض بمنفرد لا يقيم نظرية لأنه كما أشرنا لا يخرج عن كونه صيغة معينة لعلاقة معينة يفترض وجودها في ظاهرة معينة . أما النظرية فهي مكونة من مجموعة من الفرضيات المتراابطة التي يمكن بدورها أن تؤدي إلى فرضية عجيبة تكون موضع الاختبار . أو يعني آخر فإن النظرية كما يعرفها

« فيجل » هي مجموعة من الفروض التي يمكن عن طريقها التوصل إلى قوانين تجريبية باستخدام المنطق الرياضي .

إن النظرية هي بثابة خريطة يحاول فيها الباحثون التوصل إلى صورة رمزية للعلاقات المكانية بين الواقع المختلفة . وبالمثل يمكن القول بأن تطبيق الطريقة التجريبية للفروض في التربية المقارنة يمثل بناء خريطة للعلاقة بين التربية والمجتمع من المنظور المقارن .

إن قيمة فرض الفروض تتثل في مساعدة الباحث على تحديد مجال مواده العلمية ، وتوضح له الطريق الذي ينبغي أن يسير فيه جمع المادة العلمية . وعلى هذا فإن الفرض موضع الإختبار تحدد نوع المادة العلمية التي يجب جمعها . وبالعكس يمكن القول بأن نوع المادة العلمية يحدد نوع الفروض التي يجب عملها ووضعها موضع الإختبار العملي . إن إمكانية التحقق من فرض معين تتوقف على نوع المادة العلمية المتاحة . بل إنه مع عدم توافر هذه المادة أو نقصها بدرجة خطيرة قد تولد مادة علمية لم تكن موجودة من قبل .

إن استخدام الفروض مثله مثل لعبة المظ حيث تتحدد فيها قوانين اللعبة مقدما ولا يجوز للاعب تغيير هذه القوانين بعد بدء اللعبة . وليس من العدل أو الإنصاف على سبيل المثال أن يعرف اللاعب إسم الحصان الذي سيفوز ثم يراهن عليه . وبالمثل فإن الباحث الذي يصل إلى نتائج مسبقة ثم يجمع المادة العلمية التي تؤيد نتائجه أو الذي يجمع مادة علمية معينة ثم يختار منها وجهة نظر معينة يكون قد خالف قوانين الممارسة العلمية .

وقد يقوم الباحث بفحص أو دراسة مادته العلمية بدون أن يكون في ذهنه فرض معينة ، ومن ثم يعمد إلى ترتيب هذه المادة وتصنيفها . وربما

يلفت نظره وجود علاقة معينة أو مجموعة من العلاقات تربط بينها . وقد يكون لهذه العلاقة معنى أو تفسير أو قد تكون هذه العلاقة محدودة بكمية المادة ونوعها . وقد تكون هناك علاقات مستترة لم تظهر لعدم وجود المادة العلمية الكافية التي تبرزها . وقد تكون العلاقة ظاهرية وليس لها حقيقة . وكل هذا يبرز في الواقع أهمية فرض الفروض مقدما حتى لا يقع الباحث في مثل هذه المزالق .

ولتوضيح ذلك نضرب مثالاً بباحث ليس لديه فروض مسبقة يجمع مادة علمية عن التعليم الثانوي في إنجلترا وألمانيا . ثم يقوم بترتيب هذه المادة وتصنيفها على أساس منطقى من حيث السن الذي يترك عنده التلميذ المدرسة الثانوية ومواد الدراسة ومدتها ومحترى المناهج ومستوى التحصيل وإعداد المعلمين وهكذا . وبتحليل هذه المادة توصل إلى نتيجتين ، أولهما أن تلاميذ المدرسة الثانوية في ألمانيا أكبر سناً من زملائهم في إنجلترا عندما يتركون المدرسة . وثانيهما أن مستوى تحصيلهم أعلى . وقد يعمم الباحث بناء على ذلك وجود علاقة بين سن ترك المدرسة ومستوى التحصيل وهو ما لم يبرهن عليه أو لم يثبته . ومثل هذا الوضع الخطأ لا يمكن تجنبه بتوسيع دائرة البحث لتشمل مجالاً أوسع من الدول ، وبالتالي مواداً أكثر . فربما أن الباحث بعد توسيع مجال الدراسة وترتيب المادة التي جمعها عن التعليم الثانوى بنفس الطريقة السابقة قد يتوصل إلى وجود علاقة موجبة بين سن ترك المدرسة الثانوية ومستوى التحصيل في كثير من الدول . ولكن يجب أن نضع في اعتباونا أن الباحث عندما يؤكّد وجود هذه العلاقة في كثير من الدول فإنه في نفس الوقت يهمّ الحالات الأخرى التي لا تتمشى مع هذه العلاقة ، ومثله عندئذ هو مثل من يراهن على حصان في سباق يعلم سلفاً أنه الحصان الفائز كما أشرنا . وعلى

هذا فإن جمع المادة العلمية وتصنيفها ليس وحده كأساس للشرح والتفسير. فالحقائق وحدها لا تبرهن على شيء وإنما يتطلب الأمر صياغة فروض مسبقة وترجمة هذه الفروض إلى لغة تسهل طريق اختبارها وجمع المعلومات الالزمة لها .

معالجة المادة :

من الأمور البديهية أهمية المادة العلمية للباحث لأنها تساعده في البرهنة الموضوعية على صحة فرضه أو عدم صحتها . فصلاحية الباحث ولاسيما في العلوم الإنسانية والإجتماعية قد تكون ذاتية وغير موضوعية . أما المادة العلمية فهي محايضة . وما يضمن حياد المادة العلمية المعالجة الكمية لها بمعنى ترتيبها وتصنيفها في صورة كمية . ومن المفهوم صعوبة المعالجة الكمية في العلوم الإنسانية لكن بإمكان الباحث استخدام درجات مختلفة من هذا التصنيف الكمي للمادة . منها إثبات وجود الظاهرة أو انتفائها ، أو الترتيب التسلسلي للظاهرة بحسب درجة التركيز أو التكرار أو الحدوث أو ما شابه ذلك ، أو بوضعها في صورة تفاضلية (أقل أو أكثر) ، وقد يحدد مدى القلة أو الكثرة . وقد تكون المادة غير قابلة للمعالجة الكمية ، فمثلاً في دراسة العلاقة بين الصور المختلفة للحكومات الديمقراطيّة والتعليم يلجأ دارسو التربية المقارنة أولاً إلى تحديد وجود أو عدم وجود الديمقراطية في البلد موضوع المقارنة . ثم تحديد مدى ديمقراطية الحكومة فيه . وهذا نوع من المعالجة أو التقدير الكمي . ولكن تردد في التربية المقارنة الأرقام بصورةها التقليدية كأعداد التلاميذ وحجم المدارس وما شابهها . ولكن على كل حال فإن المعالجة الكمية في التربية المقارنة كما في باقي العلوم الإجتماعية قد تتعرض لأخطاء الباحث . وهذا شيء طبيعي حتى في أدق العلوم إنضباطاً .

فهناك دائما الخطأ المحتمل في القياس والتقدير . ولكن يصبح هذا الخطأ غائباً محتملاً عندما تكون البيانات والأرقام نفسها مضللة من الأصل . فقد تلجأ الحكومة لاعتبارات تتعلق بالأمن القومي أو الهيبة القومية أو الإحترام والمكانة بين الدول إلى تزييف بعض البيانات أو المعلومات كإحصاءات الأمية وميزانيات التعليم والمنع المالية والمساعدات الدولية .

وأهم ما تتميز به المعالجة الكمية أنها تسهل الوصول إلى تعميمات أو استخلاص النتائج بصورة موضوعية . وما يساعد أيضاً على موضوعية النتائج وحياد المادة العلمية الضبط التجريبي للظاهرة والتحكم فيها . وهو أمر مألوف ومعرف في العلوم الطبيعية . لكنه صعب عسير في العلوم الاجتماعية بما فيها التربية المقارنة . فمن الصعب إخضاع الناس للضبط التجريبي أو جعلهم موضوعاً للتجارب . بل إن الموقف التجريبي نفسه قد يغير من سلوك الناس وتصرفاتهم مما يلقى الشك على صدق النتائج المستخلصة . ومن ثم فإن الطريقة المقارنة هي البديل للضبط التجريبي في العلوم الاجتماعية . ولا يعيب العلوم الاجتماعية صعوبة الضبط أو التحكم التجريبي فيها . فهذه الصعوبة موجودة بصورة أخرى في ميدان العلوم . خذ مثلاً عالم الفلك إنه لا يتحكم تجربياً في الظاهرة ولا يخضعها لإرادته ومع هذا فلا يمكن لأحد أن يكابر في أن عالم الفلك يستخدم الأسلوب العلمي .

وكذلك الحال في العلوم الاجتماعية ومنها ميدان التربية . إن الباحث باختياره الدقيق للمواقف التي يمكن مقارنتها يحاول أن يحدد العوامل المسئولة عن إحداث الظاهرة . وقد يصل بعد عدة استقصاءات إلى تعميمات معينة بشأن هذه العوامل . ومع أن هذه التعميمات لا يمكن إختبارها تجربياً فإنه يمكن استخدامها للتنبؤ . وهنا توضع هذه التعميمات في موضع الاختبار والتدليل

على صحتها بما تكشف عنه النتائج المقبلة . ووضعها موضع التطبيق الحاضر .
وفي التربية المقارنة يمكن عمل تعميمات واختبار صحتها بنفس الطريقة .
وللتوضيح ذلك نسوق المثال التالي :

لو تصورنا أن نظام التعليم الأمريكي معروف بتنوعه وعدم تساوى
نوعية التعليم الذى يقدمه واختلافه فى هذه الناحية من ولاية لأخرى بل وداخل
الولاية الواحدة . هنا يمكن أن نفترض أن هذا الوضع يرجع إلى عدم وجود
إدارة مركزية للتعليم . ولتحقيق هذا الإفتراض واختبار صحته يلزم دراسة نظم
تعليمية أخرى في بلاد مختلفة مثل روسيا أو الصين أو أستراليا أو كندا أو
غيرها . ولو إنفرضنا أن الدراسة كشفت عن صدق هذا الإفتراض وهو أن
انعدام الإدارة المركزية في التعليم يؤدي إلى تباين المستوى النوعي له فإنه
يمكن التنبؤ بأنه كلما زادت مركزية التعليم في أمريكا قلت الفجوة في تباين
نوعية التعليم بين الولايات . وإذا أثبتت التجربة وأكّدت صدق هذا الإفتراض
بعد عقد من الزمان مثلا فإنها بالتالي تعزز التعميم الذي استندت إليه عملية
التنبؤ . ويمكن أيضا التتحقق من صدق التنبؤ بتطبيقه على الأنظمة التعليمية
المعاصرة . فإذا أثبتت النتيجة أن درجة المركزية دالة تنبؤية على تباين نوعية
التعليم فإن ذلك يعزز من الثقة في التعميم الذي توصلنا إليه .

خلاصة :

عرضنا فيما سبق جهود رواد الأوائل للتربية المقارنة كما عرضنا
لمحاولات المحدثين من علماء لوضع هذا العلم على أساس منهجية علمية .
وعلى الرغم من الجهد القيمة من جانب هؤلاء العلماء لتقديم مناهج علمية
يمكن على أساسها دراسة التربية المقارنة فإن هذه المناهج كمارأينا تبدو غامضة
أحياناً ويصعب تطبيقها . بل إن بعضها لا يعتبر منهج بحث بالمعنى العلمي ،

وإنما عدة مبادئ يمكن الاهتداء أو الاسترشاد بها . وهكذا تبدو الحاجة الملحة للبحث عن منهج علمي يمكن لدارسى التربية المقارنة أن يستخدموه فى دراساتهم المقارنة . ومع أن المنهج العلمى يبدو أنه أوضح المنهاج الذى عرضت إلا أن استخدام هذا المنهج على أساس فرض الفروض وتحقيقها وهى الصورة التى عرضت بها المنهج العلمى يعتبر فى مراحله الأولى بالنسبة لميدان التربية المقارنة بالذات . ذلك لأن التوصل إلى فرض الفروض يتطلب أن تسبق دراسات نظرية علمية وتحليلية . ولذلك فإن قيمة هذا المنهج تكتسب أهمية متزايدة كلما تقدمت الدراسات العلمية للتربية المقارنة . يضاف إلى ذلك أن التربية المقارنة لا تقتصر دراستها على استخدام الفروض والتحقق منها . من هنا كان من الضرورى الحاجة إلى بديل أو بدائل أخرى يمكن على أساسها دراسة التربية المقارنة دراسة علمية منهجية . ومن أجل التوصل إلى هذا البديل حاولنا الإستفادة من المعالolas والجهود السابقة لصياغة منهج مقترح يمكن استخدامه بوضوح فى الدراسة المقارنة . ونعن لاندعى فضل السبق فى هذا المنهج ، وإنما هي محاولة متواضعة الهدف منها تيسير سبل البحث فى هذا الميدان .

وقبل الدخول فى تفاصيل المنهج المقترن يجب أن نؤكد منذ البداية أن على دارس التربية المقارنة أن يضع فى ذهنه عدة اعتبارات رئيسية : الإعتبار الأول هو أن منهج البحث المستخدم يتعدد فى ضوء الهدف المقصود من وراء البحث . وبمعنى آخر يتعدد منهج البحث فى التربية المقارنة بالهدف من المقارنة . وقد سبق أن أشرنا إلى أن الهدف من المقارنة قد يكون هدفاً أكاديمياً أو حضارياً أو سياسياً أو نفعياً إصلاحياً . والإعتبار الثاني الذى يجب أن يعلمه دارس التربية المقارنة هو أن منهج البحث المستخدم يتعدد بمحاج المقارنة، وقد عرضنا لمجال التربية المقارنة وقلنا إن هذا المجال قد يكون دراسة حالة

لدولة واحدة أو دراسة مجالية لأكثر من دولة أو دراسة مشكلة واحدة في دولة أو أكثر ، أو دراسات علمية على المستوى العالمي . والإعتبار الثالث للباحث هو أن التربية المقارنة تكتنف أيضاً من أن يستخدم مناهج البحث المعروفة في التربية كالمنهج الوصفي أو المنهج التاريخي أو المنهج التجريبي .

أما المنهج المقترن فهو مقتبس من المنهج العلمي . فمن المعروف كما سبق أن أشرنا أن الهدف الرئيسي للعلم أن يحقق ثلاثة أشياء هي الوصف والتفسير والتنبؤ . وهذه الأشياء الثلاثة مرتبة حسب أهميتها وترتيبها الزمني . واستناداً إلى هذا فإن المنهج المقترن يقوم في أساسه على هذه الخطوات الثلاث: الوصف والتفسير والتنبؤ .

ونحاول أن نفصل الكلام عن كل خطوة من هذه الخطوات على حدة مع تطبيقها على ميدان التربية المقارنة .

١ - مرحلة الوصف : وفيها يتم وصف الظاهرة موضوع البحث سواء كان موضوعها نظاماً تعليمياً أو مشكلة تعليمية أو دراسة مجالية أو عالمية . ويجب أن يتسم الوصف بالدقة والتفصيل المفيد كما ينبغي أن يتسم بالموضوعية بعيداً عن التعصب أو التحيز أو التعصب الشخصي . كما يجب أن تتوافر للباحث الإمكانيات الضرورية للوصف والمادة الموثوقة بها . كما يجب أن يتسم الوصف بالشمول حتى لا يجيئ ناقصاً في جوانبه أو لا يمثل الواقع برمته . ويجب أن يتحرى الباحث الدقة والإنتظام في استخدام المصطلحات والمفاهيم ، وأن يتبع في ذلك التعاريفات الإجرائية لهذه المصطلحات والمفاهيم ما أمكنه ذلك . ويجب أن يكون الوصف واضحاً يرتبط بعضه ببعض في وحدة عضوية . وقد يلجأ

الباحث إلى استخدام أساليب التصنيف والتقسيم وعلم المداول والخرائط والرسوم التوضيحية .

٤ - مرحلة التفسير : وتستهدف هذه المرحلة توضيح الأسباب المسئولة عن حدوث الظاهرة موضوع البحث أو العوامل التي تفسرها وتوضحها أو تحكمها وتشكلها . وهنا يستعين الباحث في هذا التفسير بالعلوم الأخرى كال تاريخ والإجتماع والفلسفة والإقتصاد والسياسة وغيرها من العلوم التي تساعد على التوصل لغرضه . وللمزيد من التفصيل في ذلك يحسن أن يرجع القارئ إلى الفصل التالي عن العوامل التي تؤثر في تشكيل النظم التعليمية . وهنا أيضا يجب أن يتسم الباحث بالموضوعية والحياد والبعد عن التعيز الشخصي وألا يتحكم في تفسيره أفكار مسبقة أو آراء شخصية يعتنقها الباحث أو نتائج معينة في ذهن الباحث يود أن يصل البحث إليها . وقد يستخدم الباحث في هذه المرحلة بعض القوانين أو الفروض النظرية التي تقوم على الطريقة الاستثنائية . وقد يتوصلا إلى تعميمات أو فروض معينة . لكن هذه التعميمات أو الفروض لا تتجاوز حدود البحث والميدان الذي حدد الباحث لنفسه . وحتى تصبح لهذه التعميمات أو الفروض قيمة يستلزم الأمر قيام دراسات أو بحوث ماثلة على عينات أخرى من أنظمة تعليمية . وكلما تأيد صدق التعميم أو الفرض ساعد ذلك على تعزيزه والوثوق به واقتراب من درجة القانون الذي يمكن على أساسه عمل النتائج بالنسبة للأنظمة التعليمية بصفة عامة . وقد يلجأ الباحث إلى دمج مرحلتي الوصف والتفسير في مهمة واحدة يكون التفسير فيها متان مع الوصف .

وبالنسبة للمرحلة الراهنة من تطور التربية المقارنة فإنه من المستحب أن تركز الدراسات والبحوث في هذا الميدان على هاتين المرحلتين حتى يمكن إغناء الميدان وتوفير المادة والقوانين العلمية الضرورية للمرحلة الثالثة وهي مرحلة التنبؤ.

المرحلة الثالثة : التنبؤ : ويقصد به الحكم على مدى نجاح النظام التعليمي أو أي جانب من جوانبه في ضوء القوانين العامة التي توصلنا إليها من المرحلتين السابقتين . وقد يستهدف التنبؤ أيضا الحكم على مدى التأثير أو الآثار المترتبة في المستقبل لأى نظام تعليمي في ضوء تطوره الراهن أو ظروفه المعاصرة بعد تطبيق القوانين المستخدمة . بيد أنه يجب ألا ننسى أن التنبؤ هو الهدف الأساسي للعلم ، وأن هذا الهدف مازال بعيدا حتى بالنسبة للعلوم الطبيعية والعلوم التي قطعت شوطا بعيدا في تطوير مناهج بحثها . والتربية المقارنة شأنها شأن العلوم الأخرى تستهدف أيضا التنبؤ . ومن هنا فإن هذه المرحلة كما قلنا تزداد أهميتها باستمرار كلما تقدمت التربية المقارنة وتطورت طرائقها وأساليبها .

نموذج لتصنيف النظم التعليمية :

يتفق كثير من علماء الاجتماع على أن أكثر النماذج فائدة لتصنيف النظم التعليمية هو النموذج الذي قدمه لنا رالف تيرنر R . وفيه يفترض أن النظم التعليمية في المجتمعات الصناعية تمثل النماذج الرئيسية للحركة الاجتماعي إلى أعلى . وقد كان تيرنر مهتما بالتمييز بين النظام التعليمي في إنجلترا والنظام التعليمي في الولايات المتحدة الأمريكية . ومن الخطأ أن نستنتج من كلام تيرنر أن النظم التعليمية يمكن أن تدرج تحت أى من المطرين الأمريكي أو الإنجليزي . ومن ثم فإن نموذجه لا يسمح لنا بالتمييز بين

النظم التعليمية الأخرى كنظام التعليم في روسيا أو فرنسا أو السويد أو غيرها.

ويقدم لنا إيرل هوبير E. Hopper نموذجاً موسعاً لنموذج تيرنر .
1979 (Karabel et al) يقول هوبير إن المجتمعات في تحولها الصناعي تطور
نظم تعليمية متخصصة ومتمايزه وإن مثل هذه النظم ثلاث وظائف رئيسية :
إختيار الأطفال من مختلف القدرات وتقديم التعليم المناسب لهم وفقاً للطريقة
التي قمت بها عملية إختيارهم وتوزيع الأفراد مهنياً في مستقبل عملهم .

ونظراً لأن الوظيفتين الأخيرتين ترتبطان إرتباطاً وثيقاً بالوظيفة الأولى
فإن بنية النظم التعليمية لاسيما في المجتمعات الصناعية يمكن أن تفهم أساساً
في إطار طريقة هذه النظم في الإختيار . ويمكننا أن نوجه أربعة أسئلة تتعلق
بطريقة الإختيار :

- ١ - كيف يحدث الإختيار التعليمي ؟
- ٢ - متى يتم الإختيار الأول للتلמיד ؟
- ٣ - من الذي يجب أن يختاروا ؟
- ٤ - ولماذا يختارون ؟

وهذه الأسئلة يمكن أن تمثل أبعاداً أربعة تتباين فيها النظم التعليمية
وتصلح أساساً للمقارنة بينها .

البعد الأول : كيف يحدث الإختيار التعليمي ؟
يمكن أن نشير إلى جانبين يتعلقان بالإجابة على هذا السؤال . أحدهم
يتعلق بمعنى مركبة الطريقة التي يتم بها الإختيار . والثانى يتعلق بالدرجة
التي يكون فيها نوع التعليم المقدم - لاسيما في أول إختيار - عاماً موحداً
أو من مستوى واحد بالنسبة لكل السكان . ومع أن هذين الجانبين لعملية

الإختيار يرتبطان إرتباطاً وثيقاً فإن بعض النظم التعليمية تكون فيها طريقة الإختيار مركزية والبرنامج التعليمي غير موحد والعكس .

وفي ظل مركزية طريقة الإختيار يميل البرنامج التعليمي إلى أن يكون عاماً وموحداً . وعلى هذا يكون من المقول أن نشير إلى غطين إستقطابيين أحدهما تكون فيه طريقة الإختيار مركزية والبرنامج التعليمي موحداً ، وثانيهما وهو الطرف العكسي تكون فيه طريقة الإختيار لا مركزية والبرنامج التعليمي غير موحد .

وتحتفل النظم التعليمية أيضاً - نظراً لاختلاف أيديولوجياتها - في الطريقة التي يتم بها الإختيار . وهنا يكن أن غizer بين غطين من أيديولوجيات التطبيق : أيديولوجية الوصاية وأيديولوجية التنافس . وترى أيديولوجية الوصاية أن الإشراف على الإختيار ضروري لضمان إختيار أحسن العناصر وأن القائمين بالإشراف على الإختيار ممتهلون عن حق لهذا العمل وأن حكمائهم رشيدة فيما يتعلق بالإختيار . أما أيديولوجية التنافس فترى أن عملية الإختيار يجب ألا تتم على أساس مركزي وإنما من خلال القانون الطبيعي والسوق الحرة والبقاء للأصلح .

وفي المجتمعات التي تكون فيها طريقة الإختيار مركزية والبرنامج التعليمي موحداً يغلب عليها أيديولوجية الوصاية مثل جمهورية روسيا وفرنسا . أما في المجتمعات التي تكون فيها طريقة الإختيار لامركزية والبرنامج التعليمي غير موحد فيغلب عليها أيديولوجية التنافس مثل الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا . وقد يوجد في بعض المجتمعات في فترة زمنية ما أيديولوجيات التنافس مع درجة من مركزية الإختيار وتوحيد البرنامج التعليمي .

وبالمثل نقول إن أيدиولوجيات الرصاية توجد في المجتمعات من كلا النوعين . ومع أن الدلائل تشير إلى أن النظم التي تميز بعدم التطابق بين أيديولوجيتها وإطارها التنظيمي ليست نادرة فإنها تحدث عادة وبصورة أساسية أثناء فترات التغير الاجتماعي السريع لكنها مع الزمن تقبل إلى إيجاد هنا التطابق ويمكن أن تلخص الكلام السابق عن البعد أو العامل الأول في الجدول التالي :

مركزية طريقة الاختيار وتجيدها

الدرجة

منخفضة:	متوسطة:	عالية:
أمريكا	إنجلترا	روسيا
كندا	أستراليا	فرنسا
	ألمانيا	السويد

البعد الثاني : متى يتم اختيار التلاميذ لأول مرة ؟

هناك جانبان يتعلقان بالإجابة على هذا السؤال .. أحدهما يتمثل في الدرجة التي ينتمي إليها نظام التعليم إلى أنواع تخصصية يوزع عليها التلاميذ . والثاني يتمثل في الدرجة أو المرحلة التي يحدث عنها اختيار التلاميذ لأول مرة لأنواع مختلفة من التعليم . ونظرا لما يتربى على توجيه التلاميذ إلى مختلف أنواع التعليم التخصصية من تحديد مكانهم المهنية والإجتماعية في المجتمع فإن من المهم هنا للتمييز بين النظم التعليمية أن نتبين إلى أي حد يتميز النظام التعليمي بالتشعيب أو التفريع المبكر لمختلف أنواع التعليم . وقد يكون من المناسب أن نشير إلى نوعين رئيسيين من النظم التعليمية . نوع يتميز بدرجة

عالية من التشعيّب والتخصّص المبكر ونوع آخر يتميّز بدرجة منخفضة من هذا التشعيّب والتخصّص المبكر .

ومن الطبيعي أنّه كلما زادت درجة التشعيّب والتخصّص المبكر زاد إحتمال رفض بعض العناصر المناسبة من التلاميذ نظراً للقيود التي تفرضها طريقة الإختبار المستخدمة . وكلما قلت الدرجة زاد إحتمال قبول بعض العناصر غير المناسبة من التلاميذ نظراً للمرونة الزائدة لطريقة الإختبار المستخدمة . ونظراً لأنّ إحتمال الخطأ في الإختبار في الحالة الأولى يرتبط عكسيّاً مع إحتمال الخطأ في الحالة الثانية ، فلا توجد أية بنية تعليمية تستطيع أن تقلل إحتمال الخطأ في الحالين إلى الحد الأدنى على الأقل على المدى القصير مع استخدام الطرق التقليدية في التدرّس وتنظيم الفصول .

ومن المُسلَّم به أن فرَص التعليم التي يستطيع أي نظام تعليمي أن يوفرها لأبنائه تتوقف على المصادر الاقتصادية المتاحة وما يتصل بها من مصادر أخرى ضرورية . ومن ثم فإنّ من المتوقع بصفة عامة أنّه كلما زادت المصادر المتاحة للمجتمع زاد إحتمال وجود نظام تعليمي يقلل فرَص عدم إختبار العناصر المناسبة من التلاميذ إلى الحد الأدنى . أي أنّ نظام التعليم يكون متميّزاً بدرجة منخفضة من التشعيّب والتخصّص المبكرين .

ومع أن الدول الصناعية تتشابه فيما بينها بالنسبة لأيديولوجيتها الرسمية الخاصة بأول مراحل الإختبار التعليمي فإنها تختلف بالنسبة لأيديولوجيتها غير الرسمية . وبالنسبة لهذه النقطة الأخيرة يمكن أن نميز نوعين على الأقل من أيديولوجيات التطبيق أو الممارسة : أيديولوجية « الصفة » . وأيديولوجية « المساواة » بين الناس .

وتؤمن أيدиولوجية الصفة بأن الحد الأقصى من التعليم لأى فرد إنما ينبغي أن يتوقف على قدرته في المستقبل على الإسهام في الناتج الاقتصادي ، وأن الذكاء والقابلية للتعلم يتعددان أساسا بعوامل وراثية ، وأن بعض الناس قد لا يستفيدون من التعليم إذا زاد عن حد أدنى معين ، وأن أولئك الذين يبدو أنهم من الصفة يجب فصلهم في فترة مبكرة من العمر عن أولئك الذين ينتسبون إلى مكانة أدنى . وذلك حتى يستطيع أولئك الصفة أن يكتسبوا الثقة في القيادة كما يزداد لدى الآخرين رغبتهم في الانقباض .

وهذه الأيدلوجية تعزز الرأي بضرورة التبشير ما أمكن باختبار التلاميذ . وأنه ينبغي أن يوجد عدد كبير من القنوات التعليمية التي يتوزع عليها هؤلاء التلاميذ .

أما أيدلوجية المساواة فترى أن من حق كل مواطن أن يتعلم إلى أقصى درجة ممكنة بصرف النظر عن قدرته في المستقبل في الإسهام في الناتج الاقتصادي . وأن الذكاء وقابلية التعلم يتعددان أساسا بعوامل بيئية ، وأن الناس إذا ما أحسن تعليمهم يستطيعون أن يستفيدوا من الحد الأقصى للتعليم، وأن أولئك الذين يبدو عليهم أنهم من الصفة يجب أن يعملوا ويلعبوا لأطول فترة ممكنة مع أولئك الذين ينتسبون إلى مكانة أقل . وذلك حتى لا يفقد أولئك الصفة الصلة بالرجل العادي وحتى لا يصبح الآخرون خنوعين ويفتقرون إلى المبادأة .

وهذه الأيدلوجية تعزز الرأي بأنه يجب تأخير اختبار التلاميذ إلى أطول فترة ممكنة وأنه يجب التقليل من الفروع والقنوات التعليمية التي يوزع عليها التلاميذ .

وأيديولوجية المساواة توجد في المجتمعات تتمتع بمستوى عالٍ نسبياً من متوسط الدخل الفردي كالولايات المتحدة الأمريكية والسويد وكذلك في المجتمعات ذات مستوى أقل نسبياً من متوسط الدخل الفردي كروسيا ومعها دول الكومونولث . وبالمثل فإن أيديولوجية الصفة توجد في كلا النوعين من المجتمعات مثل إنجلترا وفرنسا وإيطاليا . ويمكن أن نلخص الكلام عن البعد أو العامل الثاني في الجدول التالي :

التشعيب والتخصص المبكر للنظام التعليمي

الدرجة

منخفضة :	متوسطة :	عالية :
أمريكا	روسيا	فرنسا
السويد	أستراليا	إنجلترا
كندا		ألمانيا

البعد الثالث : من يجب أن يختاروا ؟ ولماذا يختارون ؟
تواجه المجتمعات ذات التوزيع الطبقي ثلاثة مشاكل متداخنة منتظمة

هي :

- ١ - على كل الناس حيثما كان موقعهم من التسلسل الهرمي للقوة أو النفوذ أن يبرروا المكانة التي يشغلونها سواء لأنفسهم أو لغيرهم .
- ٢ - على الصفة إذا أرادت أن يكون حكمها فعلاً أن تحتفظ بعد أدنى على الأقل من التظاهر بالتحالف والتعاون من جانب المجموعات الأقل نفوذاً أو قوة .

٣ - على الصفة حتى يحولوا دون حدوث تحد حقيقي لنفوذهم أن يكونوا مرتبين بدرجة كافية تتصنف القيادات الممكن ظهورها من بين المجموعات التابعة أو المنافسة .

وعلى هذا فإن التنافس على توزيع السلطة والنفوذ هو شئ من طبيعة المجتمعات الطبقية وأن التوتر والصراع من طبيعة التنافس على السلطة والقوة.

ومن بين الطرق التي تحاول بها المجتمعات الطبقية أن تواجه مشكلاتها العمل على تطوير أيدلوجيات واضحة نسبياً تحدد أنواع الناس الذين يقدرونهم المجتمع عالياً وتبرر إعطائهم سلطة وقوة أكثر من غيرهم . هذه الأيدلوجيات يمكن تسميتها بأيدلوجيات « إضفاء الشرعية » .

ونظراً لأن النظم التعليمية في المجتمعات الطبقية الصناعية تمثل أجهزة لإنتقاء الأفراد وتوزيعهم فمن المتوقع أن يكون مثل هذه المجتمعات أيدلوجيات واضحة لإضفاء الشرعية بالنسبة للإختيار التعليمي . ومثل هذه الأيدلوجيات تترجم المسائل المتعلقة بتوزيع القوة أو النفوذ إلى مسائل متعلقة بتوزيع اللياقة أو الصلاحية التعليمية . أي أنها تحدد من يجب اختيارهم لإعدادهم في المراحل العليا . كما أنها تفسر السبب في رفض بعض الأفراد في الوقت الذي يقبل فيه آخرون . ومن بين الطرق التي يمكن أن يتم بها تصنيف النظم التعليمية تصنيفها حسب أيدلوجياتها لإضفاء الشرعية بالنسبة للإختيار التعليمي .

وللإجابة على التساؤل الخاص من يجب أن يختاروا يمكن أن نتصدر خطاباً متداً يرمز أحد طرفيه إلى « العمومية » وطرفه الآخر إلى « الخصوصية ». وللإجابة على التساؤل الخاص بلماذا يختارون يمكن أيضاً أن نتصدر خطاباً متداً

يرمز أحد طرفيه إلى « الجماعية » والطرف الآخر إلى « الفردية » .

ويمكّننا أن نجمع بين كل بعدين من هذه الأبعاد لتكون فيما بينها أبعاداً أربعة تمثل أنماطاً أربعة لـأيديولوجيات إضفاء الشرعية بالنسبة للإختبار التعليمي وهي : النمط الأبوى والأرستقراطى والشيعى والحقانى أو فط الجدارة Meritocratic . وسنفصل الكلام عن هذه الأنماط في السطور التالية .

أيديولوجية الخصوصية :

تقوم أيدلوجية الخصوصية على أساس أن نظام المجتمع يقوم على أساس أن السمات والخصائص تتوزع بين الأفراد توزيعاً غير متساوٍ . وهذا يعني أن التلاميذ يجب أن يختاروا بصفة أساسية على أساس قدراتهم العامة أولاً ثم الفنية . وتزمن هذه الأيدلوجية أيضاً بأن فرص التعليم تقتصر على مجموعة خاصة من الأفراد وهي تشمل غطين :

(أ) النمط الأرستقراطى :

يعتبر النمط الأرستقراطى إحدى صور الفردية للأيدلوجية الخصوصية . ويبعد النمط الأرستقراطى الإختبار الفردى على أساس حق أولئك الذين ي اختياروا في التمييز على أساس قدراتهم ومهاراتهم .

(ب) النمط الأبوى :

وهو غط جماعي للأيدلوجية الخصوصية . وفيه يقوم تبرير الإختبار الفردى على أساس احتياجات المجتمع لمهارات معينة وخصائص معينة تتوفّر في أناس معينين . ويكون المجتمع موجهاً على أساس أنساب العناصر من أفراده .

أيديولوجية العمومية :

تعطى هذه الأيديولوجية أولوية للقدرات الخاصة ثم القدرات العامة . أي أن التلاميذ يجب أن يختاروا أولاً على أساس قدراتهم الخاصة . وهى تفترض أن نظام المجتمع يقوم على أساس أن القدرات لا تتواءم وتوزيعاً غير متساوٍ ، أي على عكس ما تؤمن به أيديولوجية المخصوصية . وهى لهذا تفترض وجود فرص قصوى لتعلم هذه القدرات . وتضم هذه الأيديولوجيات نوعين أو فئتين :

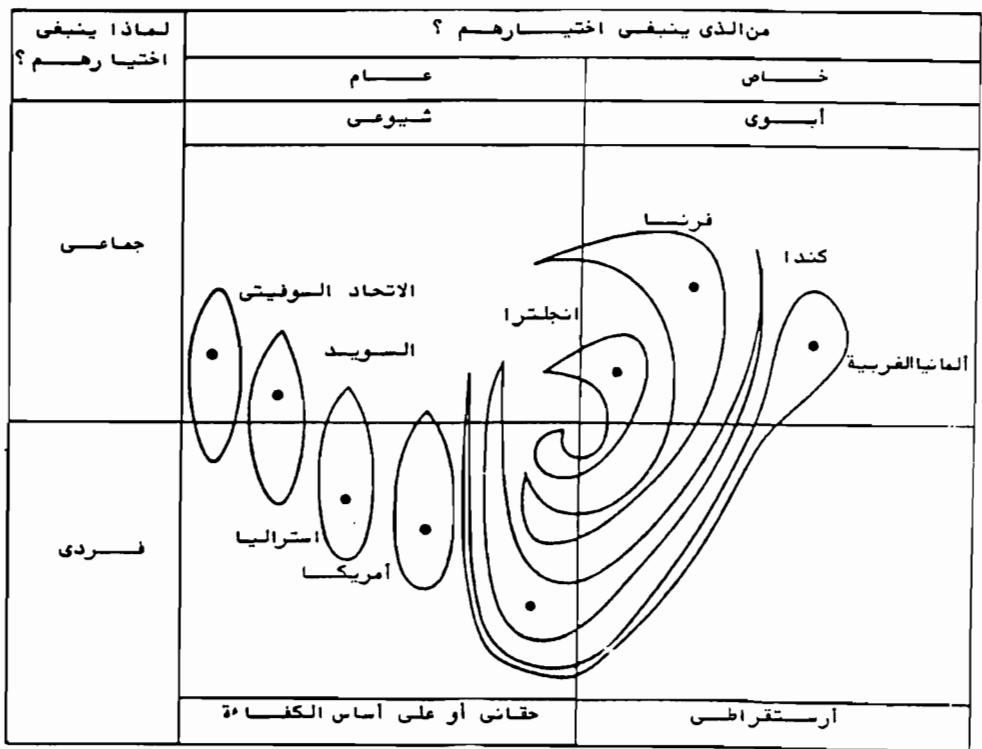
(أ) النمط الحقاني أو فقط المبدارة :

وهو صورة فردية للأيديولوجية العمومية . ويقوم تبرير الإختيار هنا على أساس حق التلاميذ المختارين في التمايز مكافأة لهم على مواهبهم وطموحهم وقدراتهم الخاصة .

(ب) النمط الشيوعي :

وهو صورة جماعية لأيديولوجية العمومية . وتقوم عملية الإختيار على أساس حاجة المجتمع لأنكثر الأفراد موهبة وطموحاً وقدرة فنية ، وان هؤلاء يمكن توجيههم إلى مراكز القيادة والمسئولية . أما من هم من مستوى أقل فيوجهون إلى مراكز تابعة أو إنقليادية مناسبة لهم .

ومعظم الدول الصناعية تضم عدة مجموعات من الصفة ذات الأيديولوجيات المنافسة حول إضفاء الشرعية على عملية الإختيار التعليمي . ولذلك يمكن تثليل أيديولوجية أي مجتمع بأعلى درجة ممكنة من الدقة يمكن الاستعانة بالنموذج الآتي :



ويقوم هذا النموذج كما يتضح منه على أربعة تقسيمات أساسية في ضوء ما سبق شرحه ومنه يمكن أن يتبيّن لنا النمط الأيديولوجي في عملية الإختيار الذي يغلب على أي نظام تعليمي .